

## أثر المحاسبة عن تغيرات سعر صرف العملات الأجنبية على ربحية البنوك التجارية الكويتية

### إعداد

الباحث / عبد العزيز مالك ساير  
باحث ماجستير بقسم المحاسبة  
كلية التجارة - جامعة مدينة السادات

### إشراف

د/ السيد عوض السيد أحمد شبانه  
مدرس المحاسبة والمراجعة  
كلية التجارة - جامعة مدينة السادات

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية  
كلية التجارة - جامعة مدينة السادات

المجلد السادس عشر - (عدد خاص - الجزء الرابع) - سبتمبر ٢٠٢٤ م

### التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

ساير، عبد العزيز مالك؛ شبانه، السيد عوض السيد أحمد، (٢٠٢٤)، "أثر المحاسبة عن تغيرات سعر صرف العملات الأجنبية على ربحية البنوك التجارية الكويتية"، *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات*، ١٦ (خاص)، ١٥٢٧ - ١٥٦٨.

رابط المجلة: <https://masf.journals.ekb.eg>

### • ملخص البحث:

استهدف البحث قياس أثر المحاسبة عن التغيرات في سعر صرف العملات الأجنبية على ربحية البنوك التجارية الكويتية، وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية وتطبيقية على عينة مكونة من (123) مفردة من (إدارة عليا، إدارة مالية، إدارة تدقيق داخلي، إدارة الإلتزام والحوكمة)، وذلك باستخدام بعض الأساليب الإحصائية: حيث استخدم الباحث المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري للمتغير المستقل قياس التغيرات في سعر صرف العملات الأجنبية و المتغير التابع ربحية البنوك التجارية الكويتية. واستخدم الباحث تحليل التباين في اتجاه واحد (ANOVA) بالاعتماد على اختبار F لاختبار الفروق والاختلافات طبقاً لفئات عينة الدراسة في الفرضيتين الأولى والثانية، كما تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) وذلك من أجل اختبار الفرضية الثالثة.

وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقضي منهم بشأن قياس التغيرات في سعر صرف العملات الأجنبية، وجود اختلافات ذو دلالة معنوية بين آراء المستقضي منهم حول مؤشرات تقييم ربحية البنوك التجارية الكويتية، ووجود أثر للتغيرات في سعر صرف العملات الأجنبية على ربحية البنوك التجارية الكويتية، كما توصلت الدراسة من خلال الدراسة التطبيقية إلى وجود أثر ذات دلالة إحصائية لقياس التغيرات في سعر الصرف على ربحية البنوك مقاساً بمعدل العائد على الأصول، وجود أثر ذات دلالة إحصائية لقياس التغيرات في سعر الصرف على ربحية البنوك مقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية.

الكلمات المفتاحية: التغيرات في سعر صرف العملات الأجنبية – القياس المحاسبي – الأداء المالي – معدل العائد على الأصول – معدل العائد على حقوق الملكية.

### • Abstract:

The research aimed to measure the impact of accounting for changes in the foreign exchange rate on the profitability of Kuwaiti commercial banks, by conducting a field and applied study on a sample consisting of (123) individuals from (senior management, financial management, internal audit department, compliance and governance department), This is done using some statistical methods: The researcher used arithmetic means and standard deviation for the independent variable measuring changes in the foreign exchange rate and the dependent variable, the profitability of Kuwaiti commercial banks. The researcher used one-way analysis of variance (ANOVA) based on the F test-to-test differences according to the categories of the study sample in the first and second hypotheses. Simple linear regression analysis was also used to test the third hypothesis.

The study found that there were no significant differences between the opinions of the respondents regarding measuring changes in the foreign exchange rate, that there were significant differences between the respondents' opinions regarding indicators for evaluating the profitability of Kuwaiti commercial banks, and the presence of an impact of changes in the foreign exchange rate on the profitability of banks. The study also found, through the

applied study, that there is a statistically significant effect of measuring changes in the exchange rate on the profitability of banks as measured by the rate of return on assets, and that there is a statistically significant effect of measuring changes in the exchange rate on the profitability of banks as measured by the rate of return on equity.

**Keywords: Changes in Foreign Exchange Rates - Accounting Measurement - Financial Performance - Rate of return on assets - Rate of return on equity.**

## أولاً: الإطار العام للبحث

### 1- مقدمة البحث:

لقد شهد العالم خلال العقود الثلاثة الأخيرة انفتاحاً اقتصادياً، وعليه تحولت الكثير من البلدان من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، فالدول المتطورة تنتهج عادة نظام الصرف المرن، حيث تتبع سياسة الصرف للتصدي لمختلف العقبات التي تعترضها، بينما الدول النامية استخدمت هذه السياسة ضمن برامج التكيف الهيكلي التي تتم عادة بإشراف المؤسسات النقدية والمالية، حيث تخشي المؤسسات المالية مخاطر تغيرات أسعار الصرف (حساني، ٢٠٢١).

يُعد إنهاء نظام بريتون وودز (نظام سعر الصرف الثابت) في السبعينات من خلال التحلي عن نظام سعر الصرف الثابت والتحول إلى نظام سعر الصرف المرن، وذلك في معظم دول العالم، حيث يتم تقييم العملة الأجنبية وفقاً لظروف العرض والطلب، والحد من دور البنك المركزي في إدارة العملة، وأصبحت تحركات أسعار الصرف مصدر قلق واهتمام للمستثمرين (Min & Yang, 2019).

وعلى مستوى البنوك تؤثر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية على نتائج أعمالها ومركزها التنافسي، وأصبح التعرض لمخاطر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية أحد مصادر عدم التأكد، وأحد المخاطر التي تواجه القطاع المصرفي، وذلك من خلال تأثير التغير غير المتوقع لأسعار صرف العملات الأجنبية على التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية للبنوك والمبيعات الخارجية أو الأجنبية، وقيمة الأصول والالتزامات المقومة بالعملة الأجنبية، ومن ثم التأثير على قيمة البنك (Li et al., 2011). ولا يتوقف الأمر عند القطاع المصرفي، ولكن تواجه أيضاً شركات الخدمات المالية هذا النوع من المخاطر بصورة غير مباشرة من خلال المنافسة في السوق المحلي وتغير ظروف الاقتصاد الكلي، وظروف العرض والطلب، وتكاليف العمالة ومدخلات الإنتاج، بغض النظر عن تعرضها المالي المباشر لتغيرات أسعار الصرف (Simakova, 2017).

### 2- مشكلة البحث:

مع تزايد التكامل الاقتصادي الدولي وتطور الأسواق العالمية، يتزايد تأثير القطاع المصرفي بتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية سواء على الأرباح والمنافسة وأسعار الأسهم، وهو ما يطلق عليه مخاطر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية، حيث قد يكون هناك تناقض بين التوقعات النظرية والمستويات المشاهدة للتعرض لمخاطر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية (Li et al., 2011)، وعلى المستوى العالمي، فقد أدى ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأساسية، وارتفاع معدلات التضخم العالمية لمعدلات غير مسبقة، بالإضافة إلى تغيرات الأسواق المالية في الدول الناشئة، وقيام البنوك المركزية بزيادة أسعار الفائدة عالمياً إلى ضغوط تضخمية أثرت على اقتصاديات الكثير من الدول، وانخفاض تدفقات النقد الأجنبي من الاستثمار الأجنبي المباشر (Qing et al., 2021).

كما يعكس سعر الصرف طبيعة العلاقات التبادلية بين الأسواق العالمية، مما يسهم بشكل كبير في انتشار الأزمات الاقتصادية من دولة إلى أخرى بسبب تغيرات سعر الصرف والمخاطر المرتبطة به التي تواجه البنوك، أي العمليات الأجنبية التي تجريها البنوك بعملة أجنبية بتاريخ معين وتتم تسويتها في تاريخ آخر، وهذا الأمر يؤدي إلى حدوث خسائر وصعوبات بسبب التغيرات المستمرة لأسعار الصرف وما تحدثه من تأثيرات على القوائم المالية، إلا أن هذه التغيرات لا تزال مصدراً مهماً للمخاطر التي تتعرض لها البنوك. والتي يمكن من خلالها أن تؤثر التغيرات في سعر صرف العملات الأجنبية على ربحية البنوك وتشمل هذه القنوات جانب المعاملات والجانب المالي (Rashid et al., 2022).

وتعتبر مشكلة تغيرات أسعار صرف العملات والمخاطر المرتبطة بها إحدى أهم المشكلات التي تواجه البنوك على اختلاف أنواعها، وفي مختلف دول العالم، والتي تعاني من التغيرات في أسعار صرف عملاتها الوطنية أو أسعار صرف عملات الدول الأخرى المتعاملة معها، فضلاً عن ذلك؛ تعاني العديد من البنوك، ذات الأنشطة الدولية مشكلات متعددة في نشاط أعمالها ناشئة في جزء كبير منها من التغيرات غير المتوقعة في أسعار صرف العملات الأجنبية الأمر الذي يؤدي إلى تعطيل تحقيق أهدافها (مبارك (أ)، ٢٠١٧).

### وفي ضوء العرض السابق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

1. ما هي طبيعة تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية؟ وما هي أنواعها؟
  2. ما هي طبيعة ومؤشرات ربحية البنوك التجارية الكويتية؟
  3. هل يوجد دور القياس المحاسبي للتغيرات في سعر الصرف للعملات الأجنبية على ربحية البنوك التجارية الكويتية؟
- ### 3- الدراسات السابقة:
- تناولت العديد من الدراسات السابقة مخاطر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، ودراسة العلاقة بين التعرض لتغيرات أسعار الصرف وبعض المتغيرات (قيمة البنك وأسعار الأسهم، وتكلفة رأس المال).

**استهدفت دراسة (Shokry, 2017)** اختبار تأثير تغيرات أسعار الصرف على النشاط الاقتصادي القطاعي والصناعي في مصر خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠١٤). وقد أشارت نتائج الدراسة أن استجابة القطاعات والصناعات غير متجانسة، وذلك لأنها تختلف من حيث الخصائص الاقتصادية مثل درجة الانفتاح التجاري، ومرونة الطلب السعرية والمالية، وهيكل وكثافة رأس المال. بالإضافة لذلك تؤكد الدراسة على اختلاف تأثير القطاع العام بتغييرات أسعار الصرف مقارنة بالقطاع الخاص، وأن التعامل مع سعر الصرف يعد من أهم القضايا بالنسبة لواقعي السياسات خاصة في البلدان النامية وذلك لدوره في الحفاظ على التوظيف الداخلي واستقرار الأسعار والتوازن الداخلي والحفاظ على الاقتصاد، حيث يؤثر سعر الصرف على الاقتصاد من خلال جانب الطلب، وجانب العرض، والاستثمار الأجنبي. هذا بالإضافة إلى التأثير غير المتجانس لتغيرات أسعار الصرف على القطاعات لأنها تختلف في العديد من الجوانب مثل حصة التصدير والاستيراد وتمايز الانتاج والمرونة السعرية للعرض والطلب والتعرض لصدمات أسعار الصرف، ويختلف توقيت التأثير من قطاع لآخر.

**وقد تناولت دراسة (Simakova, 2017)** محددات التعرض لمخاطر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية وتقييم تأثير تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على قيمة البنك، وذلك بالتطبيق على البنوك المدرجة في سوق الأوراق المالية في دول Visegrad Group وهي التشيك والمجر وبولندا وسلوفاكيا، وذلك خلال الفترة (٢٠٠٢ - ٢٠١٦). وقد توصلت الدراسة إلى أن دخول البنوك في المعاملات الأجنبية من خلال التجارة الدولية هي المصدر الأساسي لتعرضها لمخاطر تغيرات أسعار

صرف العملات الأجنبية، ومع ذلك يمكن للبنوك تقليل هذه المخاطر من خلال تبني استراتيجيات تحوط مختلفة، وبالإضافة لذلك تتعرض البنوك المحلية التي تعمل بالعملة المحلية فقط لهذا النوع من المخاطر من خلال التأثير غير المباشر للمنافسة في السوق، وظروف الاقتصاد الكلي المحلي مثل الطلب الكلي والعمالة والانتاج بغض النظر عن تعرضها المالي المباشر. ومن ناحية أخرى تناولت الدراسة محددات التعرض لمخاطر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية، وميزت بين خصائص البنك، وخصائص الصناعة وخصائص الاقتصاد الكلي. حيث تؤثر خصائص البنك ولأسيما الأنشطة الاقتصادية الأجنبية وأنشطة التحوط، وحجم البنك، والرفع المالي والسيولة، وفرص النمو على تعرض البنوك لمخاطر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية.

**بينما استهدفت دراسة (Waithera, 2018)** وضع إطار نظري لمخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية وبحث أهم المحددات التي قد تؤثر على تعرض البنوك لمخاطر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية وكيفية التحوط ضد تلك المخاطر. وذلك بالتطبيق على عينة من البنوك في كينيا خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٧). وقد اتضح من نتائج الدراسة أن التعرض للمعاملات هو الخطر الذي تواجهه البنوك نتيجة معاملات أجنبية تكون البنك قامت بها بالفعل ونتج عنها التزامات مالية فعلا ومن ثم تنشأ المخاطر نتيجة تغير أسعار الصرف مستقبلا. بينما التعرض المحاسبي أو ما يسمى التعرض للترجمة هو خطر تعرض أصول أو التزامات أو دخل البنك لتقلب أسعار صرف العملات الأجنبية عندما يكون جزء من أصول والتزامات ودخل البنك مقوماً بعملة أجنبية، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أنه يمكن تقسيم مخاطر تغيرات أسعار الصرف الأجنبي إلى نوعين المخاطر المحاسبية والمخاطر الاقتصادية حيث تشير المخاطر المحاسبية المرتبطة بتغيرات أسعار الصرف الأجنبي إلى تأثير تغيرات أسعار الصرف الأجنبي على صافي قيمة الأصول النقدية وتأثير تلك التغيرات على قيمة الأصول الحقيقية للبنوك. فالأصول النقدية الأجنبية معرضة بالكامل لمخاطر تغيرات أسعار الصرف في حين لا تواجه الأصول النقدية المحلية مثل هذه المخاطر ويعرف ذلك بمخاطر الترجمة، إلا أن الأصول الحقيقية للبنوك سوف تتأثر بتغيرات أسعار الصرف أيًا كان موقعها، وينطبق ذلك على البنوك المحلية فقد تتأثر بتغيرات أسعار الصرف من خلال المنافسة مع الواردات وتكلفة المدخلات والطلب على منتجاتها. أما بالنسبة للمخاطر الاقتصادية لتغيرات أسعار الصرف فتتمثل في تأثير التغيرات غير المتوقعة في أسعار الصرف على التدفقات النقدية المستقبلية للبنك وصافي أصولها، ويتم قياس المخاطر الاقتصادية لتغيرات أسعار الصرف من خلال معامل انحدار قيمة البنك الحقيقية كمتغير تابع على التغيرات في أسعار الصرف باعتبارها متغير مستقل. وبالنسبة لتأثير مخاطر تغيرات أسعار الصرف على أداء البنوك، فقد أوضحت نتائج الدراسة تأثير مخاطر تغيرات أسعار الصرف على الاداء المالي للبنك حيث قد تؤثر سلبيًا على هامش الربح وقيمة صافي أصول البنوك، وأنه المهام الأساسية للمدير المالي للبنك إدارة مخاطر التعرض لتغيرات أسعار الصرف من أجل تعظيم ربحية البنك وتدفقاتها النقدية وقيمتها، ووفقا لنتائج هذه الدراسة فإن المخاطر الاقتصادية (التشغيلية) لتغيرات أسعار الصرف أكثر أهمية من مخاطر المعاملات ومخاطر الترجمة بالنسبة للمركز المالي للبنك لأنها تعتمد على تقييم تأثير التغيرات في أسعار الصرف على معاملات لم تدخل فيها البنك.

**في حين استهدفت دراسة (Kuchin et al., 2019)** اختبار تأثير مخاطر التعرض لتغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على قيمة البنوك وبحث محددات تعرض الشركات لمخاطر تغيرات أسعار الصرف، وذلك بالتطبيق على البلدان الناشئة وبصفة خاصة أسواق رأس المال، وتحديد ما إذا كانت مخاطر التعرض لتغيرات أسعار الصرف في الدول الناشئة عاملاً مهماً يؤثر على تكلفة رأس المال

للبنوك، وذلك خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)، وقد توصلت الدراسة إلى أن التغييرات في أسعار الصرف تؤثر على التدفقات النقدية للبنوك وتعرضها للمخاطر وبالتالي تؤثر على قيمة البنك، وكذلك على تكلفة رأس المال من خلال زيادة العائد المطلوب على حقوق الملكية لتعويض علاوة مخاطر التعرض لتغيرات أسعار الصرف. وأشارت النتائج أنه بالنسبة للبنوك في روسيا تدفع البنوك التي تفصح عن خسائر كبيرة عن المعاملات بالعملة الأجنبية علاوة على مخاطر التعرض لتغيرات أسعار الصرف، بينما في البرازيل والهند وجنوب أفريقيا تدفع البنوك ذات المكاسب الايجابية أو السلبية في العملات الأجنبية عائداً مطلوباً على حقوق الملكية أقل من البنوك التي تحقق مكاسب تقريبية صفر، ومن ناحية أخرى، تناولت الدراسة محددات تعرض للبنوك لمخاطر تغيرات أسعار الصرف، ومنها مستوى النشاط الخارجي أو الدولي للبنك. سواء من خلال التصدير أو استيراد مواد الإنتاج والاستثمار الأجنبي، وأوضحت النتائج أن درجة التعرض لمخاطر تغيرات أسعار الصرف تختلف بالنسبة للمصدرين والمستوردين والبنوك الدولية. كما وجدت الدراسة أن حجم البنك يؤثر على تعرض البنوك لمخاطر تغيرات أسعار الصرف. ويعتمد تأثير حجم البنك على التعرض لمخاطر تغيرات أسعار الصرف على السوق الذي تعمل فيه البنك، فالبنوك كبيرة الحجم في الأسواق الناشئة لديها تعرض أكبر بسبب علاقتها العالمية، بينما في الأسواق المتقدمة تكون البنوك صغيرة الحجم أكثر تعرضاً لمخاطر تغيرات أسعار الصرف نظراً لأن لديها فرص أقل للتحوط، وأخيراً توصلت الدراسة إلى أن مخاطر تغيرات أسعار الصرف يتم تسعيرها بالفعل وتؤثر بشكل كبير على تكلفة رأس المال، حيث يطالب المستثمرون بعائد أعلى متوقع على حقوق الملكية من البنوك التي تفصح عن مكاسب سلبية كبيرة في العملات الأجنبية، حيث يؤدي ارتفاع عدم التأكد إلى ارتفاع العوائد المتوقعة والمطالبة بعلاوة مخاطر أسعار الصرف.

**كما تناولت دراسة (Min & Yang, 2019)** تأثير التعرض لمخاطر تغيرات أسعار الصرف على ديون البنوك المقومة بالعملات الأجنبية، باستخدام عينة من (١٣) بنك خلال الفترة (١٩٨٦ - ٢٠١٠). وقد توصلت الدراسة إلى أنه قبل الأزمة المالية الآسيوية، كان لدى البنوك الكورية الجنوبية استجابات مماثلة للتعرض لتغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية من ناحية شراء ديون مقومة بالعملات الأجنبية، ولكن منذ الأزمة المالية العالمية تغيرت آليات استجابة البنوك لمواجهة مخاطر التعرض لتغيرات أسعار الصرف من خلال تخفيض الديون المقومة بالعملات الأجنبية حيث زاد تعرض البنوك لمخاطر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية، مما له متضمنات هامة على إستراتيجيات إدارة مخاطر تغيرات أسعار الصرف للبنوك، حيث هناك تحول في إستراتيجيات إدارة مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية للبنوك الكورية، مع زيادة عدم التأكد الخاص بتغيرات أسعار الصرف الأجنبي، وقد عرفت الدراسة التعرض لمخاطر العملات الأجنبية بأنه درجة المخاطر التي تواجهها البنوك بسبب أسعار الصرف الأجنبية. وتتأثر قيمة البنك بسبب تغيرات أسعار الصرف نتيجة عاملين الأول هو درجة عدم التأكد والثاني هو درجة التعرض لمخاطر العملات الأجنبية، وان حساسية قيمة البنك فيما يتعلق باستجابتها للتغيرات في سعر الصرف تتأثر بعدم التأكد حول أسعار الصرف وكذلك تعرض البنك لمخاطر تغيرات أسعار الصرف، وكذلك آلية أو إستراتيجية البنك للتعامل مع عدم التأكد، وعلى الرغم من أن التغيرات في أسعار الصرف تواجه جميع البنوك في السوق، إلا أن مستوى تعرض البنوك لتغيرات العملات الأجنبية غير متماثل، وذلك بسبب اختلاف استجابة البنوك لعدم استقرار أسعار الصرف وعدم التأكد في الظروف التي يكون فيها التأثير المباشر لأسعار الصرف، وهذا يشير إلى ممارسات التحوط التي تتبناها البنوك وآليات مواجهة البنوك لهذا التعرض.

**كما بحثت دراسة (Setiawanta et al., 2020) في العلاقة بين الهيكل المالي والأداء المالي للبنك وقيمة البنك السوقية من وجهة نظر المستثمرين وتأثير تغيرات اسعار الصرف على هذه العلاقة.** وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من ٥ بنوك أندونيسية مقيدة بالبورصة خلال الفترة (٢٠١٧ - ٢٠٢٠) حيث بلغ حجم العينة ٥٣٩ مشاهدة (شركة سنة). وقد اتضح من نتائج الدراسة أنه كلما زادت نسبة الرفع المالي (المديونية) كلما انخفضت القيمة السوقية للبنك حيث يزداد شعور المستثمرين بالخطر عندما تزيد نسبة الالتزامات في الهيكل المالي للبنك بسبب زيادة شكوكهم في مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته والتعرض الإيجابي لمخاطر تغير أسعار الصرف سيؤدي لزيادة قيمة البنك مما يخفف من الأثر السلبي لزيادة نسبة المديونية، ومن ثم فتغيرات أسعار الصرف الإيجابية قد تحد من الآثار السلبية لزيادة نسبة المديونية على قيمة البنك وبالنسبة لتأثير الربحية على قيمة البنك وتأثير التغيرات في أسعار الصرف على هذه العلاقة، فقد اشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين الربحية والقيمة السوقية للبنك، ولكن في ظل تغيرات أسعار الصرف للعملات الأجنبية، قد يتسبب ذلك في التأثير سلباً على المستثمرين نظراً لشعورهم بالقلق في ظل التغيرات غير المتوقعة لأسعار الصرف، وقد توصلت الدراسة لعدم وجود تأثير معنوي لتغيرات أسعار الصرف على العلاقة بين ربحية البنك وقيمة البنك السوقية.

**وقد فحصت دراسة (Molele and Petersen, 2020) مستوى التعرض لمخاطر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية للبنوك المدرجة في بورصة جوهانسبرج بجنوب أفريقيا خلال الفترة (٢٠٠٢ - ٢٠١٥)،** وقد أشارت الدراسة أنه في ظل تزايد التكامل على مستوى الاقتصاد العالمي، يشكل تغيرات أسعار الصرف خطراً على كل من البنوك متعددة الجنسيات والبنوك المحلية، بما سمي "الغز التعرض لأسعار الصرف"، وذلك بعد انهيار نظام بريتون وودز وأن هناك اختلاف بين البلدان المتقدمة والنامية من حيث التعرض للتغيرات طويلة المدى لأسعار الصرف، وأن مستوى تعقيد الاقتصاد يفسر أيضاً الاختلافات في التعرض بين البلدان، حيث يكون تقلب أسعار الصرف أعلى في البلدان التي يرتفع فيها معدلات التضخم وعجز مالي أعلى، بينما تنخفض في البلدان التي تشهد نمواً أسرع للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي واقتصاديات أكثر انفتاحاً، وهذا يتضمن أنه على الرغم من أن العوامل الخارجية تؤثر على تغيرات أسعار الصرف إلا أن النسبة الأكبر من الاختلافات في تغيرات أسعار الصرف ترجع إلى عوامل محلية. وباستخدام نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (CAPM) ونموذج نظرية تسعير المراجحة (APT) قامت الدراسة بتقدير تأثير تغييرات أسعار الصرف على قيمة البنوك من الناحية الكمية. وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك ذات الربحية العالية تجتذب علاوة كبيرة تتجاوز علاوة المخاطر المنسوبة إلى عوامل مخاطر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية.

**واستهدفت دراسة (Agnihotri & Arora, 2021) استكشاف محددات التعرض لتغيرات أسعار الصرف للعملات الأجنبية على مستوى البنوك وذلك بالتطبيق عينة مكونة من ١٦ بنك خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٩).** وقد أوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية معنوية بين حجم البنوك ومخاطر التعرض لتغيرات أسعار الصرف وهو ما يتفق مع نظرية التحوط التي تفترض أن البنوك الكبرى لديها المزيد من الموارد مما يحد من المخاطر في حالة المعاملات الأجنبية وتقليل مخاطر التغيرات في أسعار الصرف. كما أتضح من نتائج الدراسة أن البنوك ذات المشاركة الأجنبية أكثر عرضة لمخاطر تغيرات أسعار الصرف، كما توصلت الدراسة إلى أن المبيعات الأجنبية (الصادرات) ترتبط ايجاباً مع التعرض لمخاطر تغيرات أسعار الصرف الأجنبية. كما أتضح من نتائج الدراسة أن البنوك التي ترتفع لديها نسبة السيولة والتي لديها أصول يسهل تحويلها إلى نقدية تقل بالنسبة لتلك البنوك مخاطر التعرض لتغيرات أسعار الصرف. وأخيراً توصلت الدراسة إلى أن معدل دوران

الأصول ونسبة القيمة الدفترية إلى السوقية لها علاقة ايجابية مع التعرض لمخاطر تغيرات أسعار الصرف.

**واختبرت دراسة (Qing et al., 2021)** محددات تعرض البنوك لمخاطر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية باستخدام بيانات البنوك المدرجة في سوق الأوراق المالية الصينية (١٢) بنك خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١٨). وقد عرفت الدراسة التعرض لمخاطر أسعار الصرف بأنه مدى استجابة قيمة البنك لتغيرات سعر الصرف الأجنبي، حيث ينعكس ذلك على عائد أسهم البنك استجابة لتغيرات سعر الصرف الأجنبي. وقد فسرت الدراسة تعرض البنوك لمخاطر تغيرات أسعار الصرف من خلال تكاليف التحوط، حيث تميل البنوك الصغيرة، والبنوك ذات نسبة الرفع المالي المرتفعة، والبنوك ذات فرص النمو الأكبر إلى أن تكون محدودة في أنشطة التحوط، وبالتالي تتعرض بشكل أكبر لمخاطر تغيرات أسعار الصرف، بينما على العكس البنوك كبيرة الحجم، والبنوك ذات نسبة الرفع المالي الأقل إلى أن تكون أقل تعرضاً لمخاطر تغيرات أسعار الصرف. بالإضافة لذلك توصلت الدراسة إلى تأثير تغيرات أسعار الصرف على قيمة البنك من خلال التأثير على التدفقات النقدية، وأن البنوك التي لديها تكاليف مرتفعة للتحوط تكون أكثر عرضة لتغيرات أسعار الصرف، حيث قد تمنع التكاليف المرتفعة للتحوط البنوك من إدارة مخاطر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية بشكل فعال.

**بينما تناولت دراسة (Saidi et al., 2021)** اختبار العلاقة بين تقلب أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار أسهم البنوك باستخدام عينة من البنوك الأندونيسية (١٨) بنك خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٦). وقد اظهرت النتائج اختلاف تأثير تغيرات أسعار الصرف على أسعار الأسهم على المدى الزمنى القصير والطويل. فقد أظهرت النتائج أنه في ظل البنوك المصدرة يقلل ارتفاع قيمة العملة المحلية من القدرة التنافسية للصادرات، مما يؤثر سلباً على أسعار الأسهم، وعلى العكس من ذلك، في حالة البنوك المستوردة يؤدي ارتفاع قيمة الأجنبية إلى خفض تكاليف الاستيراد، مما يؤثر إيجاباً على أسعار الأسهم، وبالتالي تؤثر تغيرات أسعار الصرف على أرباح البنك من خلال أنشطة التصدير والاستيراد، مما يؤثر على أسعار الأسهم، وذلك نظراً لأن المستثمرين يأخذون في الاعتبار تغيرات أسعار الصرف عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. وبالإضافة لذلك وجدت الدراسة أن تغيرات أسعار الصرف لها تأثير غير متماثل على أسعار الأسهم على المدى الزمنى القصير والطويل.

**في حين تناولت دراسة (Rashid et al., 2022)** كيفية تأثير تغيرات أسعار الصرف على أنشطة التصدير للبنوك، ودور القيود المالية في التخفيف من آثار تغيرات أسعار الصرف، وذلك بالتطبيق على عينة من البنوك الباكستانية المدرجة في بورصة باكستان (٥) بنك خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٦). وأظهرت نتائج الدراسة أن تغيرات أسعار الصرف ترتبط بشكل سلبي ومعنوي بقرارات التصدير، مما يشير إلى قيام البنوك بتخفيض صادراتها بشكل كبير خلال فترات زيادة التغيرات غير المتوقعة في أسعار الصرف. هذا بالإضافة إلى أن القيود المالية على مستوى البنك تؤثر بشكل سلبي على الصادرات. كما تشير النتائج إلى أن المديرين في البنوك المقيدة مالياً يجب أن يطبقوا إستراتيجيات التحوط المناسبة للتحوط من مخاطر تغيرات أسعار الصرف من أجل تعزيز صادرات البنوك. بالإضافة لذلك توصلت الدراسة إلى أن البنوك التي تتمتع بمركز مالي أفضل تشارك بصورة أكبر في التجارة الخارجية، إلا أن البنوك المقيدة مالياً تكون أكثر حساسية تجاه تغيرات أسعار الصرف مقارنة بالبنوك غير المقيدة مالياً، حيث تمنع القيود المالية البنوك من الحصول على الأموال المطلوبة من المصادر الخارجية، وبالتالي يظهر عجز في التمويل ينشأ بشكل رئيسي إما بسبب عدم القدرة على زيادة رأس المال عن طريق إصدار أسهم وأدوات دين جديدة، أو عدم سيولة الأصول الثابتة للبنوك، وبالتالي تزيد القيود المالية من حدة الآثار



العكسية لتغيرات أسعار الصرف على أنشطة التصدير للبنوك والمبيعات الأجنبية للبنوك، وبالتالي وجود تأثير سلبي للقيود المالية على الصادرات، حيث تزيد قيود الائتمانية من تكاليف الإنتاج وتقلل من الإنتاجية وانخفاض جودة المنتج وتقلل من القيمة المضافة للصادرات، وبالتالي تؤثر سلباً على الصادرات، مما يعني أن البنوك التي تواجه قيوداً مالية تكون أقل احتمالاً لدخول أسواق التصدير.

**واختبرت دراسة (Tahir et al., 2022)** تأثير تغيرات أسعار الصرف على قرار إعادة الأرباح الأجنبية إلى البنك الأم. وبالتطبيق على (٤٠) بنك من البنوك الأجنبية التابعة للبنوك الأمريكية متعددة الجنسيات في ٤٠ دولة خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٦) أظهرت النتائج أن البنوك الأجنبية التابعة للبنوك متعددة التابعة للبنوك الأمريكية في البلدان ذات تغيرات أسعار الصرف تميل إلى إعادة المزيد من الأرباح إلى البنك الأم. وتدعم النتائج فرضية أن البنوك متعددة الجنسيات تستخدم سياسة إعادة الأرباح كوسيلة لتخفيف المخاطر الناشئة في البلد المضيف الناتجة عن تغيرات أسعار الصرف، حيث قد تؤثر تغيرات أسعار الصرف بشكل إيجابي أو سلبي على قيمة الأرباح التي يتم إعادتها من قبل شركة تابعة أجنبية بسبب حركة عملة البلد المضيف مقارنة بالعملة المحلية. فإذا ارتفعت عملة البلد المضيف مقارنة بالعملة المحلية في وقت إعادة الأرباح، فإن هذا يؤدي إلى زيادة قيمة البنك الأم، والعكس صحيح. وبالتالي يمكن أن يؤدي التقلب في سعر الصرف إلى عدم التأكد بشأن التدفق المستقبلي لإعادة الأرباح إلى الوطن، وبالتالي التأثير على قرارات إعادة الأرباح إلى الوطن. علاوة على ذلك، تشير الدراسة إلى أن البنوك متعددة الجنسيات ولديها شركات تابعة في الخارج تواجه خطر قيام الدولة المضيفة بمصادرة استثماراتها أو أن تتأثر أنشطتها بالتغييرات غير المتوقعة في القوانين واللوائح للدولة المضيفة لاسيما في الاقتصاديات النامية، ويشير هذا إلى أن مخاطر المصادرة سواء في شكل مصادرة تامة للملكية أو تقييد تحويل الأرباح يمكن أن تؤثر على عمليات البنوك التابعة الأجنبية، وبالتالي قد تفضل البنوك التابعة الأجنبية الاحتفاظ بأرباح أقل وإعادة المزيد من الأرباح إلى البنك الأم، وبالتالي يؤدي إعادة الأرباح إلى الوطن الأم باستمرار إلى تقليل الاستثمار في البلد المضيف.

**استهدفت دراسة (غريب، ٢٠٢٢)** معرفة أثر الرفع المالي على مؤشرات الأداء المالي للشركة في الشركات المساهمة المدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية، وتمثل مجتمع الدراسة بالشركات المساهمة ببورصة الأوراق المالية المصرية، حيث تم اختيار عينة مكونة من (٧١) شركة بعد تحقيقها لشروط معينة خلال فترة الدراسة والتي كانت من (٢٠١٤-٢٠١٨)، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة معنوية طردية (موجبة) بين الرفع المالي والأداء المالي مقاساً بالعائد على حقوق الملكية (ROE)، ووجود علاقة معنوية عكسية (سالبة) بين الرفع المالي والأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول (ROA)، بينما أظهرت النتائج عدم وجود علاقة معنوية بالرفع والأداء المالي مقاساً بالعائد على المبيعات (ROS) أما علاقة الرفع المالي والأداء المالي مقاساً بالعائد على الاستثمار (ROI).

**واستهدفت دراسة (سامي؛ صالح، ٢٠٢٣)** قياس العلاقة بين سعر الصرف الموازي وبين مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية المتمثلة بـ (حجم التداول والمؤشر العام والقيمة السوقية)، وتم جمع البيانات من سوق العراق للأوراق المالية من المدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠)، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي لسعر الصرف للدينار العراقي في مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية والمتمثلة بكل من حجم التداول، والمؤشر العام، والقيمة السوقية.

**كشفت دراسة (المقدم؛ السبيعي، ٢٠٢٤)** تأثير كفاية رأس المال على الأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودية خلال الفترة من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠٢٢، وتكون مجتمع الدراسة من (١٠) بنوك من البنوك المدرجة بسوق الأوراق المالية السعودي، تم استخدام منهج الحصر

الشامل والمتمثل في البنوك التجارية المدرجة في سوق المال، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك تأثيراً إيجابياً ومعنوياً لكفاية رأس المال على عائد الاستثمار وعائد حقوق الملكية للبنوك التجارية في سوق الأوراق المالية السعودية.

**وهدفت دراسة (درويش، ٢٠٢٤) إلى بيان تأثير مؤشرات كفاءة الأداء المالي على تحسين القيمة الاقتصادية المضافة لعدد (٦) بنوك تجارية مدرجة بالبورصة المصرية خلال الفترة ما بين (٢٠١٨-٢٠٢٢)، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن جميع بنوك عينة الدراسة قد حققت قيمة اقتصادية مضافة سالبة، مما يدل على ضعف الأداء المالي لها، كما أظهرت النتائج أيضاً وجود تأثير معنوي ذي دلالة إحصائية لكل من (جودة الأصول، جودة الإدارة، الربحية، السيولة، الحساسية تجاه مخاطر السوق، مخاطر الائتمان) على تحسين القيمة الاقتصادية المضافة، بالإضافة إلى عدم وجود تأثير معنوي ذي دلالة إحصائية لكل من (التنظيم، الكفاءة) على تحسين القيمة الاقتصادية المضافة، ولقد تم استبعاد كفاية رأس المال بسبب مشكلة الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة.**

**كما أوضحت دراسة (معتوق؛ عبد اللطيف، ٢٠٢٤) أثر الشمول المالي على الأداء المالي للبنوك التجارية في مصر، وقياس ذلك الأثر بالتطبيق على البنك الأهلي المصري خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٢) من خلال استخدام طريقة المربعات الصغرى وبالتحديد نموذج قياس (NIS and ARMA) وبالاعتماد على بيانات سلسلة زمنية لمجموعة من المتغيرات المعبرة عن الشمول المالي والأداء المالي للبنك الأهلي المصري خلال فترة الدراسة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للشمول المالي على الأداء المالي للبنوك التجارية، كما تبين عدم وجود علاقة سببية بين كل من عدد الفروع ونقاط البيع ومعدل كفاية رأس المال لمتغيرات مستقلة معبرة عن الشمول المالي ومتغير العائد على الأصول ومتغير العائد على حقوق الملكية كمتغيرات تابعة معبرة عن الأداء المالي، بينما توجد علاقة سببية بين ماكينات السحب الآلي كمتغير مستقل والعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية للبنك الأهلي المصري.**

**وهدفت دراسة (بالفقيرة، ٢٠٢٤) إلى التعرف على أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك التجارية، وتكونت عينة الدراسة من (١١١) فرداً من الأفراد العاملين والمسؤولين في البنوك التجارية على مستوى محافظة القاهرة للبنوك، الحكومية، والخاصة، والاستثمار الأجنبي، والمشارك، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص مجلس الإدارة والأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على الأصول في البنوك التجارية المصرية، كما توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص مجلس الإدارة والأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية في البنوك التجارية المصرية، كما توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص مجلس الإدارة والأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على المبيعات في البنوك التجارية.**

**4- أهداف البحث: في ضوء عرض مشكلة البحث والدراسات السابقة تتمثل أهداف البحث فيما يلي:**

- ١/٤- الكشف عن طبيعة تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية. والتعرف على أنواعها.
- ٢/٤- قياس وتحليل طبيعة ومؤشرات الربحية بالبنوك التجارية الكويتية.
- ٣/٤- قياس دور المحاسبة عن تغيرات في سعر الصرف للعملات الأجنبية على ربحية البنوك التجارية الكويتية.

## 5- أهمية البحث: يمكن تسليط الضوء على أهمية البحث من الجانب العلمي والعملي على النحو التالي:

### ١/٥- الأهمية العلمية:

في ظل التحركات الدراماتيكية والمتقلبة وغير المستقرة في أسعار صرف العملات الأجنبية خلال الفترة الماضية، يستمد البحث أهميته العلمية من خلال دراسة وتحليل أثر التعرض لمخاطر التغيرات في أسعار سعر صرف العملات الأجنبية بالبنوك، ومعرفة محددات وأنواع المخاطر، وأثر تلك المخاطر على الأداء المالي، كما يستمد البحث أهميته الأكاديمية من مساهمته في توضيح الفجوة البحثية في ظل ندرة الدراسات السابقة التي تناولت طبيعة هذه العلاقة ولذلك تقدم الدراسة موضوعاً محل اهتمام في مجال البحث المحاسبي، ويسلط هذا البحث المزيد من الضوء على أثر قياس التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية على ربحية البنوك الكويتية، وبالتالي مساعدة الأطراف ذات الصلة لفهم تلك العلاقة، ومن ثم توفر الدراسة الحالية فهماً أفضل لهذا التأثير.

### ٢/٥- الأهمية العملية:

يُعد القطاع المصرفي أحد أعمدة الاقتصاد الكويتي متمثلاً في عدد من البنوك أهمها البنوك التجارية الكويتية والتي تدير أصولاً تقدر بحوالي ٤٠ مليار دينار كويتي، كما تستحوذ على ٣٠% من العمليات المصرفية في العالم العربي وذلك باعتمادها على جودة التقارير المالية المنشورة من قبلها والتي تواكب المتغيرات الحالية في القطاعات المصرفية (تقرير البنك المركزي الكويتي، ٢٠٢٣، <https://www.cbk.gov.kw/ar>).

ومن ثم يمكن أن يساهم البحث من الجانب العملي في توفير دليل على أثر المحاسبة عن تغيرات سعر الصرف على الربحية من خلال دراسة هذا الأثر بما يدعم التقارير المالية المنشورة ويوفر سياسات وإجراءات يمكن للحكومة وإدارة البنوك أن تتخذها سواء في حالة التأكيد السلبي أو الإيجابي للتغيرات في أسعار الصرف.

## 6- فروض البحث: في ضوء مشكلة وأهداف الدراسة يمكن صياغة الفروض البحثية على النحو التالي:

١/٦- توجد اختلافات ذو دلالة معنوية بين آراء المستقضي منهم حول أهمية قياس التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية بالبنوك التجارية الكويتية.

٢/٦- توجد اختلافات ذو دلالة معنوية بين آراء المستقضي منهم حول مؤشرات تقييم الربحية بالبنوك التجارية الكويتية.

٣/٦- يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتغيرات في سعر الصرف على مؤشرات الربحية بالبنوك التجارية الكويتية.

## 7- منهج البحث: يستخدم الباحث المنهج العلمي المعاصر القائم على المزج بين المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي وذلك على النحو التالي:

1- المنهج الاستقرائي: وذلك باستقراء المراجع العلمية والدراسات المحاسبية السابقة والتي تناولت موضوع الدراسة بصورة أكاديمية، ودراسة وتحليل الكتابات العلمية التي احتوت عليها هذه المراجع من كتب ودوريات وبحوث عربية وأجنبية وذلك بهدف بلورة الجانب النظري لهذه الدراسة.

2- المنهج الاستنباطي: وذلك من خلال ربط النظرية بالتطبيق، وعلى ضوء ذلك سوف يقوم الباحث بإعداد قائمة استقصاء توزع على عينة الدراسة لأخذ آراء العينة حول

المحاور التالية: (المحور الأول: أهمية قياس التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية بالبنوك التجارية الكويتية، المحور الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي بالبنوك التجارية الكويتية)، وإجراء تطبيق عملي لقياس أثر المحاسبة عن تغيرات سعر الصرف على الربحية من خلال الدراسة التطبيقية للبنوك التجارية الكويتية خلال الفترة من ٢٠١٧-٢٠٢٣م.

## 8- خطة البحث: في ضوء مشكلة البحث وسعيًا نحو تحقيق أهدافه، واعتمادًا على منهجه لاستخلاص أهم النتائج وتقديم التوصيات تم تقسيم هذا البحث على النحو التالي:

- أولاً: الإطار العام للبحث.
- ثانيًا: المحاسبة عن التغيرات في سعر صرف العملات الأجنبية.
- ثالثًا: مؤشرات قياس الأداء المالي في البنوك التجارية الكويتية.
- رابعًا: العلاقة بين أثر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية على الربحية بالبنوك التجارية الكويتية.
- خامسًا: الدراسة الميدانية بالبنوك التجارية الكويتية.
- سادسًا: النتائج والتوصيات.
- سابعًا: المراجع.

## ثانيًا: المحاسبة عن التغيرات في سعر صرف العملات الأجنبية.

### 1) مفهوم سعر صرف العملات الأجنبية:

عرف (الزبيدي، ٢٠١٤) مخاطر سعر الصرف بأنها: المخاطر المرتبطة بعدم التأكد من التغير في قيمة العملات الأجنبية التي تحدث عند تبديل (تحويل) عملة بعملة أخرى، وأن المصدر للمخاطر يحدث فقط عندما يمتلك المستثمر أصول خارجية يكون مخصص لها عملات أجنبية، وعليه فإن تجنب المستثمر لمثل هذه الأصول يعني أن المستثمر قد تجنب هذا المصدر من المخاطرة. وتعرف أيضًا بأنها: درجة التقلب في سعر صرف عملة معينة نسبة إلى العملات الأخرى أو إلى العملة المرجعية (الشكرجي؛ العامري، ٢٠١٣).

إن مخاطر سعر الصرف تنشأ من تغير سعر صرف العملات مما يؤدي إلى فقد جزء من أصولها (غيا، ٢٠١٣).

يعرف خطر سعر الصرف بأنه ذلك التغير الإجمالي المتزايد في قيمة النقد الوطني الناتج عن تغيرات أسعار الصرف، وهو يمس القروض، التحويلات والديون بالعملة الصعبة، وتبين من خلال هذا التعريف أنه ركز على مخاطر سعر الصرف التي تمس الاقتصاد الوطني للبلد وأوضح أنها مرتبطة أساساً بعمليات الإستيراد أو التصدير المقيمة بالعملة الصعبة، وكذلك المرتبطة بعمليات الاقتراض بالعملة الأجنبية إلى جانب الإستثمارات الأجنبية (السيد، ٢٠٢٠).

كما يعرف خطر سعر الصرف أيضًا أنه تلك المخاطر التي يتأثر بها أداء البنك عن طريق التحركات التي تحصل في سعر الصرف، وأن هذا التعريف ركز على خطر سعر الصرف الذي يمكن أن تتعرض له منشآت الأعمال التي تعمل في المجال الدولي، حيث تقوم بمراقبة نشاطاتها دوريًا لتحديد كيفية تعرضها لمخاطر سعر الصرف من أجل حماية منشآتها من التعرض لتلك التغيرات (مساعدية، ٢٠١٩).

وعليه فإن خطر الصرف يدور حول الضرر الذي يلحق بالنتائج المالية للمؤسسات ذات العلاقات الاقتصادية مع الخارج من جراء التغيرات في أسعار صرف عملات التقييم لأنشطة تلك المؤسسات،

حيث يتعرض المُصدِّر لخطر الصرف إذا كانت عقوده محددة بالعمله الصعبة غير العملة المحلية، فعند حدوث انخفاض في قيمة العملة المستخدمة في تحرير الفاتورة بالنسبة للعملة الوطنية الخاصة بالمصدر لا يتحصل هذا الأخير إلا المقدار المتفق عليه في العقد، أما المستوردون فيكونون مجبرين على قبول عملة المصدر الأجنبي، فيتحملون خسارة الصرف عند حدوث ارتفاع في قيمة العملة المتعامل بها بين تاريخ إمضاء العقد ووقت تسديد الديون.

## (2) العوامل المؤثرة على أسعار الصرف:

من خلال التشابك الموجود في العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدان ولما كان لكل بلد عملة خاصة به أدى ذلك إلى نشوء ما يسمى سعر الصرف الأجنبي، يُعد هذا السعر العنصر الفعال في الاقتصاد الدولي ولغرض تحديده لابد من وجود عدة عوامل، وتختلف هذه العوامل في درجة تأثيرها بسعر الصرف من بلد إلى آخر، ومن أهمها (أنيس؛ عبد المؤمن، ٢٠٢٠):

(أ) **فروق التضخم:** هناك علاقة مباشرة بين فروق التضخم وسعر الصرف أي أن ارتفاع التضخم المحلي مقارنة بالتضخم في الدول الأخرى يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية وزيادة الطلب المحلي على السلع الأجنبية كذلك يخفض من الطلب الأجنبي على السلع المحلية وتحول العديد من العملاء نحو السلع الأجنبية، ستزداد العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي عندما يبيع هؤلاء العملاء العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية، ووفق نظرية القوة الشرائية في حالة انخفاض التضخم المحلي مقارنة بالتضخم العالمي يؤدي ذلك إلى ارتفاع القيمة المحلية للعملة، لذلك كلما ارتفعت فروق التضخم بين الدول المحلية والأجنبية، زاد انخفاض قيمة العملة المحلية والعكس صحيح، وهذه النظرية تسمى تعادل القوة الشرائية (Maurya, 2017).

(ب) **ميزان المدفوعات:** يقصد به هو سجل محاسبي تتم فيه المعاملات التي تكون بين المقيمين في بلد ما والمقيمين في بلد آخر، يعد الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات من أهم العوامل التي تؤثر في سعر الصرف، ففي حالة حصول عجز في ميزان المدفوعات لبلد ما، فإن ذلك يؤدي على زيادة الطلب على العملات الأجنبية للتخلص من ذلك العجز، ومن ثم انخفاض طلب العملة المحلية من قبل الأجانب، ما يعني تدهور سعر صرف العملة المحلية، وبالعكس في حالة وجود فائض (زراري، ٢٠١٦).

(ج) **التغير في معدلات الفائدة:** إن التغير في معدلات الفائدة تؤثر في العرض والطلب على العملات الأجنبية مما يؤدي ذلك إلى تأثيرها على أسعار الصرف أيضًا، في حالة زيادة معدلات الفائدة المحلية مقارنة بمعدلات الفائدة الأجنبية، يؤدي ذلك إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي، أما في حالة زيادة معدلات الفائدة في البلدان الأجنبية فإن ذلك يؤدي إلى تحفيز المستثمرين المحليين على استبدال عملتهم بعملة تلك البلدان من أجل الحصول على الأرباح في السوق الأجنبي وهذا ما يؤثر على سعر الصرف (سلمي، ٢٠١٥).

(د) **عجز الموازنة:** تلعب الموازنة دورًا كبيرًا في التأثير على أسعار الصرف فإذا استعملت الدولة سياسة انكماشية أي يتم تقليص حجم الانفاق الحكومي الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي ومعدلات التضخم ومن ثم يؤدي ذلك إلى في سعر الصرف للعملة المحلية.

(هـ) **التوقعات:** العامل الأخير الذي يؤثر على سعر الصرف هو توقعات أسعار الصرف المستقبلية، تتفاعل أسواق الصرف الأجنبي مع الأخبار التي يمكن أن تخلق تأثيرات مستقبلية، التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة أو خفض سعر الصرف (Akter, 2021).

### (3) أنواع المخاطر الناتجة عن تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية

تنشأ مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية من ثلاثة مصادر أساسية للتعرض لتلك المخاطر وهي مخاطر المعاملات ومخاطر الترجمة، والمخاطر التشغيلية. فإذا تعرض البنك لوحد على الأقل من هذه التعرضات فهذا يعنى أنها معرضة لمخاطر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية. ويمكن تناول هذه الأنواع من المخاطر بشيء من التفصيل على النحو التالي (Koroma et al., 2023)؛ (فالي، ٢٠٢٣):

#### (1) مخاطر المعاملات Transaction Risk

يعرف (2018) Waithera مخاطر المعاملات بأنها تأثير التغيرات غير المتوقعة في أسعار صرف العملات الأجنبية على التدفقات النقدية الحالية المرتبطة بالأصول أو الالتزامات المالية المقومة بعملات أجنبية ناتجة عن معاملات حقيقية.

كما أن مخاطر المعاملات تقيس التغيرات في قيمة الأصول أو الالتزامات المالية القائمة التي تم تحملها قبل التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية، ولكنها لم تستحق التسوية إلا بعد فترة زمنية حدث خلالها تغير في أسعار صرف العملات الأجنبية، ولذا فإن مخاطر المعاملات تؤثر على التغيرات في التدفقات النقدية التي تنشأ من أصول أو التزامات قائمة مقومة بالعملات الأجنبية لم تستحق بعد، وبالتالي معرضة لمخاطر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية.

ويمكن القول، أنه غالباً ما تقوم البنوك بالتحوط من مخاطر المعاملات للحفاظ على التدفقات النقدية والأرباح بناء على خبرة إدارة تلك البنوك بشأن تأثير التغيرات المستقبلية لأسعار صرف العملات الأجنبية.

#### (2) مخاطر الترجمة Translation Risk

تنشأ هذه المخاطر نتيجة تحويل أو ترجمة القوائم المالية للفروع الأجنبية إلى عملة موحدة لإعداد قوائم مالية موحدة، وبالتالي إذا تغير أسعار صرف العملات الأجنبية منذ فترة التقرير السابقة، فسوف تتأثر بنود قائمة المركز المالي (الأصول والخصوم)، وكذلك بنود قائمة الدخل (الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر) المقومة بعملات أجنبية عند تحويلها بأسعار صرف محددة إلى العملة الأساسية أو المحلية في تاريخ مستقبلي محدد (Koroma et al., 2023)، وبالتالي تقيس مخاطر الترجمة التغيرات المحتملة في حقوق الملكية. وإدارة هذا النوع من المخاطر، تستخدم البنوك تقنيات مختلفة، بحيث يؤدي تغيير سعر الصرف إلى جعل الأصول المعرضة للمخاطر مساوية للخصوم المعرضة للمخاطر أو تقوم البنوك بتغطية صافي الأصول للبنك. ويتم تغطية هذه المخاطر بشكل غير متكرر وغير منهجي، وذلك لتجنب تأثير الصدمات المفاجئة المحتملة على صافي الأصول (Agnihotri and Arora, 2021).

وتتضمن هذه المخاطر بشكل رئيسي التعرض لمخاطر تغير أسعار صرف العملات الأجنبية طويلة الأجل. ومع ذلك فإن طبيعة هذه البنود على المدى الطويل وحقيقة أن ترجمة القوائم المالية تؤثر على الميزانية العمومية بدلاً من قائمة الدخل تجعل التحوط من مخاطر الترجمة أقل أولوية بالنسبة لإدارة البنوك (Okika et al., 2018).

#### (3) المخاطر التشغيلية Operation Risk:

تعرف المخاطر التشغيلية بأنها تأثير التغير غير المتوقع لأسعار صرف العملات الأجنبية على التدفقات النقدية المستقبلية للبنك ومركزها التنافسي. وتتصف هذه المخاطر بصعوبة تحديدها (2014) (Tomanova)، إذ تعتمد على تقييم أثر تغيرات أسعار الصرف على المعاملات التي لم يتم الاتفاق

عليها بعد، ولتحديد هذه المخاطر يكون من الضروري قياس التغير في التدفقات النقدية المستقبلية للبنك استجابة للتغيرات في أسعار الصرف، أي التأثير المحتمل لتغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية، وذلك من خلال قياس التأثير المحتمل لتغيرات أسعار الصرف عند التنبؤ بإيرادات البنك والتكلفة المتوقعة خلال الفترة المستقبلية وبالتالي يقيس التعرض التشغيلي التغير في القيمة الحالية للبنك الناتج عن أي تغيير في التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية للبنك بسبب التغير غير المتوقع لأسعار صرف العملات الأجنبية. ويتصف التعرض التشغيلي بأن له تأثير طويل المدى على قيمة البنك والتدفقات النقدية المستقبلية، بالإضافة إلى التأثير على المركز التنافسي طويل المدى للبنك (Prasad & Suprabha, 2015) وتعتبر مخاطر التعرض التشغيلي من المخاطر المعقدة، حيث من الممكن أن تتأثر إيرادات وتكاليف أي بنك بتغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية حتى ولو كانت. جميع تدفقاتها النقدية مقومة بالعملة المحلية. وتستخدم البنوك طرق مختلفة لإدارة تعرضها التشغيلي من خلال تنوع عملياتها، ومشاركة المخاطر على المدى الطويل (Simakova, 2017).

المخاطر الائتمانية (Credit Risk) هي المخاطر التي تنشأ عن عدم قدرة أحد أطراف العقد المقوم بالعملة الأجنبية على الوفاء بالتزامات التعاقد في الوقت المحدد، مما يعنى التأخير في سداد المقرض للتراماته. ويمكن السيطرة على هذه المخاطر من خلال أحكام الرقابة على مجموع المبالغ التي يمكن منحها كائتمان للأطراف الأخرى (Kuchin et al., 2019).

#### 4) المعالجة المحاسبية لأثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية:

ينظم المعيار المحاسبة الدولي (IFRS 21) بعنوان "أثار التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية" المعالجة المحاسبية للمعاملات بالعملات الأجنبية. ووفقا لهذا المعيار يتم الاعتراف المبدئي بالعملات المقومة بالعملات الأجنبية والإفصاح عنها في نهاية فترة التقرير اللاحق وذلك بالعملة الوظيفية من خلال تطبيق سعر الصرف الفوري في تاريخ الصفقة أو المعاملة. وفي نهاية فترة التقرير اللاحقة، ينبغي إعادة تقييم البنود النقدية المقومة بالعملات الأجنبية العملاء والدائنين بعملات أجنبية باستخدام سعر الإقفال، وترجم البنود ذات الطبيعة غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية وذلك باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ المعاملة. بينما تترجم البنود ذات الطبيعة غير النقدية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة في التاريخ الذي يتم فيه تحديد القيم العادلة ويتم الاعتراف بفروق العملة الناتجة عن تسوية بنود ذات طبيعة نقدية أو عن ترجمة بنود ذات طبيعة نقدية ذلك ضمن الأرباح (الخسائر) في قائمة الدخل في الفترة التي تنشأ فيها هذه الفروق. بينما يتم الاعتراف بمكاسب (خسائر) من البنود ذات الطبيعة غير النقدية ضمن الدخل الشامل الأخر (القاضي، ٢٠١٥).

كما أن المعالجة المحاسبية للمعاملات بالعملات الأجنبية حسب المعيار المحاسبي الدولي، تتضمن الخطوات التالية:

- التسجيل المحاسبي الأولى أي وقت حدوث العملية.
- تسجيل أرصدة العملات الأجنبية في التواريخ اللاحقة لتاريخ إعداد قائمة المركز المالي.
- معالجة المكاسب والخسائر الناتجة من التغيرات في أسعار الصرف سواء عند إعداد القوائم المالية أو عند انتهاء عملية التحصيل أو السداد النقدي للعملية.
- تسجيل التسويات الخاصة بحساب المدينين أو الدائنين بالعملة الأجنبية في تواريخ استحقاقها.

ويستنتج مما سبق أنه عند المعاملات بالعملة الأجنبية من تاريخ التعاقد وحتى تاريخ إعداد القوائم المالية، فإنه يتم معالجة مكاسب أو خسائر غير محققة، وعند عملية السداد أو التحصيل فإنه يتم معالجة أرباح أو خسائر محققة.

### **(5) المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢١) آثار تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية متطلبات الإفصاح بشأن أنشطة التحوط لعقود أسعار الصرف:**

يتمثل هدف محاسبة التحوط في العرض في القوائم المالية لأثر إدارة المخاطر للبنوك والتي تستخدم أدوات مالية لإدارة تعرض البنك لهذه المخاطر والتي يمكن أن يكون لها أثر على الأرباح والخسائر أو عناصر الدخل المال الأخرى، وتتكون علاقة التحوط من مكونين رئيسيين وهما أداة التحوط وبند التحوط ويجب أن تربطهما علاقة إقتصادية ويتم قياس نسبة التحوط لتحديد فعالية التحوط سواء كان هذا التقييم نوعياً أو كمياً (تيجاني؛ أمين، ٢٠١٧).

**أهمية وتوقيت عدم التأكد للتدفقات النقدية المستقبلية لأداة التحوط:** (Abdel-Khali & Chen, 2015).

يتطلب المعيار الإفصاح الكافي بشأن ما يلي، توقيت والقيمة الأسمية لأداة التحوط، الإفصاح عن متوسط سعر أداة التحوط، كما يتطلب المعيار أيضا الإفصاح عن تصنيف فئات المخاطر، وصف مصادر المخاطر، عدم فعالية التحوط، والتي من المتوقع أن تؤثر على علاقة التحوط خلال فترة التحوط، والإفصاح عما إذا كان مصادر أخرى لعدم فعالية التحوط التي يمكن أن تظهر خلال فترة التحوط.

### **أثار محاسبة التحوط على المركز المالي والأداء:**

• أدوات التحوط: يتطلب معيار IFRS7 الإفصاح، بشأن أدوات التحوط لكل فئة من فئات المخاطر ولكل نوع من التحوط بشكل منفصل، والقيمة الدفترية للأصول والالتزامات المالية، والبند في قائمة المركز المالي الذي يتضمن أداة التحوط، والتغيرات في القيمة العادلة المستخدمة لحساب عدم فعالية التحوط والقيم والمبالغ الأسمية لأدوات التحوط (مبارك (أ)، ٢٠١٧).

### **• بنود التحوط:**

1- **تحوطات القيم العادلة:** يتطلب المعيار الإفصاح بشأن بند التحوط والإفصاح المنفصل عن فئات المخاطر، القيمة الفترية لبند التحوط، القيمة التراكمية لتعديلات تحوط القيمة العادلة (مبارك (ب)، ٢٠١٧).

2- **تحوطات التدفقات النقدية وتحوطات صافي الاستثمار الأجنبي:** فإن المعيار يتطلب الإفصاح بشأن بند التحوط كما يلي، التغيرات في قيمة بند التحوط المستخدمة كأساس للاعتراف بعدم فعالية التحوط خلال الفترة. وتوازن احتياطي تحوطات التدفقات النقدية واحتياطي ترجمة العملات الأجنبية لأي علاقة تحوط مستمرة، توازن المتبقي من احتياطي تحوط التدفقات النقدية واحتياطي ترجمة العملات الأجنبية لأي علاقات تحوط منتهية قد تم إيقافها.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن أهم القواعد المحاسبية للعرض والإفصاح عن محاسبة التحوط تتطلب الإفصاح عن المعلومات الآتية:

- استراتيجية إدارة المخاطر لكل فئة من المخاطر المتعرض لها والتي قرر البنك التحوط لها وتأهلها لمحاسبة التحوط.
- كيفية إدارة البنك لكل فئة من مخاطر.



- إلى أي مدى يدير البنك المخاطر التي يتعرض لها.
- كيفية قيام البنك بتحديد العلاقة الاقتصادية بين أداة التحوط وبند التحوط لأغراض تقييم فعالية التحوط.
- ماهية مصادر عدم فعالية التحوط.

## ثالثاً: مؤشرات قياس الأداء المالي في البنوك التجارية الكويتية

### (1) مفهوم الأداء المالي:

تعددت مفاهيم الأداء المالي، فيرى (الجبوري، ٢٠١٤) أن الأداء المالي يعتبر من المفاهيم الأساسية للبنوك بصورة عامة لأن من خلاله يمكن إعطاء صورة كاملة وشاملة عن البنك وأعمالها على مستوى البيئة الداخلية والخارجية.

كما يرى (دادن، ٢٠١٤) أن الأداء المالي يشير لمدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال الوصول للأهداف المالية بأقل التكاليف المالية. وعرفها (الأطرش، ٢٠١٦) بأنها رؤية موضوعية لمستوى الأداء من خلال صيغ ملموسة ذات قيم عددية وكمية بدلاً من استخدام عبارات تؤكد على حقائق عامة حتي يتسني للبنوك تحديد مستوى الأداء بدقة وفعالية.

يعرف الأداء المالي على أنه: مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة، من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية (حمية، ٢٠١٨).

كما يعرف على أنه: مدى نجاح البنك في استغلال كل الموارد المتاحة لديها من موارد مادية ومعنوية أفضل استغلال، وتحقيق الأهداف المسيطرة من طرف الإدارة (يونس، ٢٠١٩).

يرى (علي، ٢٠١٨) أن الأداء المالي لا يكون فعالاً إلا من خلال تقييم نقاط الضعف في البنك، ومدى قدرتها على إنشاء القيمة من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول حسابات النتائج، النتائج، الجداول، مع الأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة بالبنك. وهذا ما يؤدي إلى ضرورة تحليل العوائد الاقتصادية والعوائد المالية وأثر الرافعة المالية، كإحدى أهم المعايير المستخدمة في قياس الأداء المالي والتي لها علاقة أيضاً بالقيمة.

كما عرفها (Almashhadani & Almashhanim, 2022) بأنها عبارة عن أداة تستعمل لتعرف على نشاط البنك ويهدف لقياس نتائج الأداء مع مقارنتها بالأهداف التي تم وضعها مسبقاً للوقوف على الانحرافات وإلتخاذ قرارات وإجراءات تصحيحية لتجاوز هذه الانحرافات وأغلب المقارنات تكون بين ما تم إنجازه فعلياً وما تم وضعه كأهداف في نهاية الفترة.

ويرى (Fatimah, 2022) بأنها عملية تحليل القوائم المالية باستخدام أساليب كمية لتوضيح الارتباط بين عناصرها والتغيرات الطارئة عليها، وإستخراج مؤشرات تساعد في دراسة وضع البنك من الجهة التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء البنك وتقديم معلومات تلزم لاتخاذ القرارات.

ومن خلال ما سبق يرى الباحث بأن الأداء المالي هو آلية تمكن من فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المتاحة في البنك بأحسن صورة، أي خفض التكاليف ورفع العوائد.

### (2) مؤشرات قياس الأداء المالي:

تمكن مؤشرات التقييم المالي التي يتم حسابها من خلال مقارنتها مع مؤشرات الخاصة بالصناعة، أو مع البنوك المنافسة لاتخاذ القرارات اللازمة فيما يتعلق بالصعوبات الممكنة أن تلاقيها أو تنمية

الأداء المتعلق بالبنك. فيما يأتي عرضاً لأهم النسب المالية التي يمكن الاعتماد عليها لتحليل الأداء المالي:

### 1- الربحية:

نسبة الربحية هي كل القوة التي يتم إدارتها كلا من عناصر تسويق المنتجات وإدارة الاستثمار في تحقيق الأرباح. تُستخدم هذه النسبة أيضاً كأداة تقييم لتحسين أداء المنشأة. فهي تمثل النتيجة الختامية لعدد من سياسات وقرارات إدارة البنك والتي تستعمل كأداة في قياس نجاح المؤسس وكذلك تقييم أداء المدير (Harahap et al., 2020).

تعكس نسبة الربحية الفعالية الإجمالية للإدارة والتي تتجلى في معدل الربح على المبيعات والاستثمار. تُعد نسب الربحية الأعلى للبنك بأنها الأكثر قدرة على جني الأرباح. مع ذلك، تصبح نسبة الربحية نسبة في إجراء تقييم لقدرة البنك على تحقيق ربح وقت معين (Goklas and Thamrin, 2023).

فالربحية هي التركيز الرئيسي في تقييم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماتها تجاه المستثمرين والتوقعات المستقبلية للبنك في إنشاء القيم المالية. يرتبط هذا أيضاً بفاعلية الإدارة في استخدام إجمالي الأصول وحقوق الملكية (Purwanto and Agustin, 2017).

من أهم مؤشرات الربحية العائدات على الأصول والعائدات على حقوق الملكية، تقيس هذه المؤشرات القدرة على جني الأرباح، مع الأخذ بالحسبان ثلاثة عوامل مهمة: عدد الأصول وطبيعتها (تشغيلية أو إجمالية) والحق في امتلاك المورد حقوق الملكية (Gonzalez, (Acuña-Opazo and Gonzalez, 2019).

### • العائد على الأصول:

يعبر العائد على الأصول على نسبة لقياس قدرة المنشأة على استعمال أصولها لا الأرباح. ويستخدم لتقييم إمكانية المنشأة في إنجاز ربح من كل وحدة أصول (جدوع وجياس، ٢٠١٦). يُظهر العائد على الأصول المرتفع قدرة البنك على تحقيق أرباح عالية أو أداء جيد (Linawati and Halim, 2017). بالتالي، تدل العائدات على الأصول إلى مدى أرباح المنشأة بالنسبة إلى إجمالي أصولها، كما تدل العائدات على الأصول إلى كفاءة الأصول في أرباح المنشأة. إنه مقياس للتحليل، كيف يتم استعمال المنشأة بصور قواعده في إنجاز المبيعات لهذا العام (Awalakki and Archanna, 2021; Chashmi and Fadaee, 2016).

ويرى (Subekan, 2023)، وصف العائد على الأصول بأنه مقدار العائد الذي تحصل عليه البنك على رأس مالها. وأشار أيضاً أنه هذا العائد يقدم للمستثمرين فكرة عن مدى فعالية البنك في تحقيق عوائد للاستثمارات.

يتم احتساب صافي الربح على أنه صافي الربح مقسوماً على إجمالي أصول البنك. كلما زاد عائد البنك على الأصول، زاد الربح الذي تحققه وكان ذلك أفضل من حيث استخدام الأصول. وكلما انخفضت هذه النسبة، قلت قدرة إدارة المنظمة على إدارة الأصول لتعزيز الإيرادات أو خفض النفقات (Noviyati, Agustiningih, 2023).

كما إن العائد على الأصول هو مقياس يستخدم لقياس مقدار الربح الذي تحققه البنك من أصولها الخاصة. كلما ارتفعت قيمة العائد على الأصول، وزادت ربحية الأعمال. وبالتالي سترداد إذا تسبب الربح في زيادة قيمة البنك، يمكن القول إن هناك تأثيراً للعائد على الأصول على قيمة البنك. وأشار (Vuković, et al., 2022)، أن العائد على الأصول، كمؤشر للربحية، يساعد على إبراز إمكانية

المنشأة على توليد عدد وحدات الربح التي تكسبها البنك لكل وحدة من إجمالي الأصول، وتعتبر مؤشرات العائدات على الأصول الأعلى من سمات المنشآت الناجحة من الناحية المقارنة، من المقبول على نطاق واسع وجهة النظر القائلة بأن العائد على الأصول هو مقياس للربحية (أكثر دقة وحيادية) أفضل من العائد على حقوق الملكية.

ويرى (Rohmawati and Shenurti, 2020) أن العائدات على الأصول أدى أشكال نسبة الربحية لتقدير إمكانية المنشأة على جني الأرباح باستخدام إجمالي الأصول الموجودة. وتجدر الإشارة أن العائد على الأصول له أثر إيجابي معنوي على قيمة المنشأة، حيث أن إجمالي الأصول المستخدمة لعمليات البنك توفر أرباحاً للبنك.

كما أشار (Sukesti, et al., 2018) أن العائدات على الأصول تصف النشاط المالي للمنشأة لتوليد الدخل الصافي من الأصول المستعملة للعمليات. وبالتالي، فإن ارتفاع العائد على الأصول يدل على أن أداء البنك يتحسن في تحقيق الأرباح وذلك لتحسين صورة المنشأة التي لها تأثير على مضاعفة قيمة المنشأة، يتم قياس العائد على الأصول من خلال المعادلة الآتية (Saleh, et al., 2020; Cihan, 2020):

$$\text{عائد الأصول} = \text{صافي الدخل} \div \text{إجمالي الأصول}$$

#### • العائد على حقوق الملكية:

يتم استخدام العائدات على حقوق الملكية (ROE) لتحديد عائد المساهمين. إن العائد المرتفع على حقوق الملكية يعني أن الأموال الزائدة يمكن استثمارها في البنك، دون أي استثمار إضافي من المساهمين (Linawati and Halim, 2017).

ويحدث العائد على حقوق الملكية نتيجة لزيادة الدخل المتوفر لصافي الأرباح التي حصل عليها المستثمرون والدائنون. يمكن القول إذا إن العائدات على حقوق الملكية هو المعيار الذي يعين جدارة البنوك في جني العائدات (Awalacki and Archana, 2021).

إن العائدات على حقوق الملكية سوف يجذب انتباه المستثمرين الذين لديهم أثر إيجابي على قيمة البنك. بالإضافة إلى ذلك، تتأثر العائدات على حقوق الملكية بثلاثة عوامل، وهي صافي هامش الربح وإجمالي معدل دوران الأصول ونسبة الديون (Harahap et al., 2020).

ويرى (Rohmawati and Shenurti, 2020) أن العائد على حقوق الملكية هو نسبة الربحية لتقدير إمكانية البنك على جني الأرباح باستخدام رأس مالها من المتوقع أن العائدات على حقوق الملكية لها أثر إيجابي وهام على قيمة البنك.

يتم حساب العائدات على حقوق الملكية بكونه النسبة المئوية من صافي الربح إلى متوسط حقوق المساهمين، ويعكس هذا المؤشر القدرة على الحصول على الدخل الصافي لرأس المال. فكلما ارتفعت قيمة المؤشر، ارتفع العائد (Zhou et al., 2022). ويشير هذا الناتج إلى مقدار العائد الذي يتم إنشاؤه بواسطة المستثمرين حول الأموال المستثمرة من قبلهم. يتم توفير هذه النسبة لإظهار قوة ربحية البنك تجاه رأس المال المكتتب للمساهمين (Chashmi and Fadaee, 2016). يتم قياس العائد على حقوق الملكية من خلال المعادلة الآتية (Saleh et al., 2020; Cihan, 2020):

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \text{صافي الدخل} \div \text{إجمالي حقوق الملكية}$$

تجدر الإشارة أن تقييم العائد على حقوق الملكية يُعد مهماً للأسباب الآتية: توضح النسبة مدى تخصيص أموال المساهمين في البنك والكفاءة التي تستخدم بها الإدارة هذه الأموال في النشاطات

التجارية؛ تكشف النسبة أيضاً عن العائد على استثمارات المساهمين مما يعكس على قدرة البنك على مكافأة مساهميها (Omukaga, 2017).

## 2- السيولة:

توضح السيولة إمكانيات البنك على سداد بجميع التزاماتها المالية التي ينبغي دفعها. تعني أنه يتم دفع المزيد من أرباح الأسهم أو التدفق النقدي للمساهمين. لذلك، كلما زاد المبلغ النقدي المتاح، كلما تم توضيح سيولة البنك بشكل أفضل وزادت قدرة البنك على دفع توزيعات الأرباح (Harahap et al., 2020).

كما إن البنك الذي لديه مستوى عال من السيولة ولديها الكثير من الأموال الداخلية لإدارة عملياتها وتميل إلى عدم استخدام الديون لتمويل استثماراتها؛ سيعزز قدرة البنك على إدارة أموالها بحيث تؤثر على قيمة البنك (Purwanto and Agustin, 2017). حيث تسعى البنوك دائماً للحفاظ على السيولة، أو القدرة على إنجاز التزاماتها في الوقت المناسب.

يرى (Data et al., 2017) إن السيولة تؤدي دوراً مهماً في تحسين النشاط المالي للبنك. وبالنتيجة، تتحلّى البنوك ذات مستويات السيولة المثلى كذلك بأداء مالي أفضل نتيجة لمخاطر المقايضة والعائد.

## • معدل دوران الأصول:

تقيس نسبة دوران الأصول الإجمالية نشاط الأصول وقدرة المنشأة على تحقيق مبيعات عبر استعمال هذه الأصول. بالإضافة إلى ذلك، فإن إجمالي معدل دوران الأصول هو حساب إجمالي دوران الأصول المستخدمة نظراً لنطاقها الواسع، ويمكن وصف هذه النسبة على أنها قدرة إجمالي دوران الأصول في الحصول على المبيعات (Harahap et al., 2020) كلما زاد معدل دوران الأصول وزيادة نشاطه، زادت فعالية استخدام الأصول في فعالية البنك.

ويرى (Zhou et al., 2022) إن إجمالي معدل دوران الأصول هو نسبة إيرادات المبيعات ومتوسط إجمالي أصول البنك في فترة معينة، والتي تتمتع بإمكانية تطبيق جيدة على البنوك في معظم الصناعات. حيث يعكس كفاءة جميع أصول البنك في هذه الفترة من الاستثمار إلى المنفعة الاقتصادية. وكلما ارتفع إجمالي معدل دوران الأصول، زادت قوة التشغيل للبنك.

## 3- المديونية:

تعرف نسبة الرافعة المالية بأنها قدرة البنك على قياس جميع أنشطتها باستخدام الديون، أو مقدار تمويل أصول البنك بالديون مقارنة برأس المال (Harahap et al., 2020).

تحدد البنك هيكل الدين المستهدف من نسبة مزيج تمويل الديون وحقوق الملكية التي تتطلبها الإدارة لتعظيم قيمة أسهم البنك. أو تكوين الالتزامات في الميزانية العمومية للبنك التي يمكن الاعتماد عليها في تمويل الأصول، يختلف التكوين وفقاً للوقت والظروف (Abuamsha and Shumali, 2022) تعد المفاضلة بين العائد والمخاطر أحد أهم عناصر تكوين رأس المال. إن تزايد مخاطر استخدام الديون في نفس الوقت على قيمة البنك يؤثر سلباً على استخدام الديون الكبيرة، مما يزيد من العائد المتوقع بسبب ما يسمى بالرافعة المالية، مما يؤدي إلى زيادة في قيمة أسهم البنك (Javed et al., 2015).

تُعد الرافعة المالية نسبة تُستخدم لقياس مدى تمويل أصول البنك بالديون، ما مقدار عبء الدين الذي تتحمله البنك. حيث يمكن استخدام نسبة الدين إلى حقوق الملكية (DER) لتحديد الرافعة المالية. لأن هذه النسبة توضح النسبة المئوية لأصول البنك التي يتم تمويلها بالديون.

كما يرى (Noviyati & Agustiningsih, 2023) الرافعة المالية هي استخدام الأوراق المالية لتمويل بعض أصول البنك حيث تعتمد هذه الأوراق المالية على شكل عبء عائد ثابت مع افتراض أنها يمكن أن تزيد من قيمة العائد النهائي للمستثمرين.

ويوضح (Purwanto & Agustin, 2017) أنه عندما يستمر حجم الرافعة المالية في الارتفاع، ستكون قادرة على جلب رأس المال الذي يُحاول أن يكون خطيراً للغاية. يعتقد العديد من المستثمرين أن المزيد من الديون سيزيد من مخاطر الاستثمار، وبالتالي، فإنهم يتجنبون البنك ذات مستويات الديون المرتفعة. ومع ذلك لم يتم العثور على أي تأثير كبير للرافعة المالية تجاه قيمة البنك.

### رابعا: العلاقة بين أثر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية على الربحية بالبنوك التجارية الكويتية

يرى (Ye, Hutson & Muchley, 2014) أن سعر صرف غير عائم يرتبط بمزيد من التعرض لأسعار الصرف على نطاق واسع وبشكل جوهري على مستوى البنك.

كما أكد (Song, 2015) أن البنوك التابعة يمكن أن تعزز من أدائها وبالتالي التقليل من معدلات خروجها من البلدان المضيفة، وذلك من خلال تعديلات مرنة من خلال التجارة داخل شركات المجموعة، ووضح (Shimizu, 2017) أن التأثير المستمر القوي لأسعار الصرف يجعل من الأصول الصافية للأصول الأجنبية تبدو غير ثابتة، وكشف العمري (٢٠١٧) أن السياسة النقدية ليس لها أثر فعال على الأداء المالي للبنوك، وأنه من أكثر المتغيرات السياسية النقدية تأثيراً على الأداء المالي للبنوك التجارية، هي أداة الاحتياطي القانوني. حيث يلاحظ من هذا المتغير المستقل أنه يُكوّن معه علاقة طردية.

ويرى (Al-Gounmmeen & Ismail (2020) أن طريقة ARIMA الموسمية كانت أكثر فاعلية للتنبؤ بسعر الدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي على المدى القصير. وأيضاً، أثبت منهج Box Jenkins مدى ملاءمته لنمذجة وتوقع بيانات سعر الصرف للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي، وضح (Hossin & Mondol (2020) أن أسعار الفائدة، وخاصة معدلات الإقراض، كانت تتزايد بمرور الوقت، في حين أن نفس الملاحظة لم تكن بارزة في أسعار الودائع من قبل البنوك. كما أن فارق أسعار الفائدة قد تزايد في السنوات الأخيرة منذ أن أصبح الاقتراض مكلفاً وبالتالي مربحاً، بينما كانت معدلات الودائع صغيرة جداً. وأنه يجب على البنك المركزي البنغالي أن يضع تدابير مناسبة لحماية قيمة العملة المحلية.

ويرى (Elhussein & Osman (2019) أن تغيرات سعر الصرف الاجنبي لها تأثير سلبي ضعيف على أداء البنوك، كشفت دراسة (Williams (2018) وجود علاقة سلبية بين تغيرات أسعار الصرف الاجنبي ومعدل العائد على الاستثمار على الرغم من قيام الحكومة في نيجيريا بتخفيض قيمة العملة من أجل تشجيع الصادرات وتحقيق الاستقرار في أسواق الصرف إلا أنها فشلت في تحقيق ذلك حيث تعرض القطاع الصناعي في نيجيريا إلى مزيداً من التغيرات في أسعار الصرف وهو ما انعكس سلباً على أداء البنوك في نيجيريا.

ويرى (Shim et al., (2020) أن البنوك التي لديها ديون بالعملة الأجنبية عندما ترفع قيمة العملة المحلية تنخفض قيمه ديونها بالعملة الأجنبية، وعندئذ يمكن لهذه البنوك الاقتراض نتيجة لذلك وزيادة الرفع المالي حيث يسمح هذا للبنوك باقتراض المزيد، مما يؤدي إلى التوسع في الائتمان وازدهار الاستثمار في الاقتصاد. وعلى النقيض من ذلك عندما تنخفض قيمة العملة المحلية يحدث العكس حيث

يتعين على البنوك التخلص من الرفع المالي، وبالتالي تزيد (تقل) نسبة الرفع المالي نسبياً بعد ارتفاع (انخفاض) قيمة العملة المحلية.

أشار (Belghitar et al., 2021) أن البنوك الصغيرة ومتوسطة الحجم معرضة بشكل أكبر لمخاطر تغيرات أسعار الصرف، وذلك نظراً لحجمها وهيكل ملكيتها والوصول المحدود للموارد البشرية والمالية، ومع زيادة حالة التأكد عدم والضغوط التنافسية التي تنقلها التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، مما يجعل البنوك صغيرة ومتوسطة الحجم تتعرض بشكل خاص لعبوب السوق مثل عدم تماثل المعلومات فضلاً عن القيود التشغيلية والتمويلية. كما أن حجم ومقدار التعرض لمخاطر تغيرات أسعار الصرف تختلف من صناعة لأخرى، ومن عملة أجنبية لأخرى، إلا أنها تتركز في الدولار، كما تختلف مخاطر التعرض لتغيرات أسعار الصرف بمرور الوقت استجابة للتغيرات في الظروف الاقتصادية وظروف البنك ذاتها. كما أكد إلى أن عدم تماثل التعرض لمخاطر تغيرات أسعار الصرف في حالة ارتفاع وانخفاض قيمه الجنيه الأسترليني مقابل الدولار واليورو، وأن البنوك الموجهة للتصدير تواجه مخاطر تعرض لأسعار الصرف بصورة أكبر مقارنة بالبنوك ذات التوجه المحلي مع ارتفاع تكاليف التحوط الفعال.

### خامساً: الدراسة الميدانية بالبنوك الكويتية

في ضوء استعراض مشكلة وأهداف وفروض البحث بالإضافة للتأصيل النظري لمتغيرات الدراسة تهدف الدراسة الميدانية لاختبار فروض البحث والوقوف على أهم النتائج لدراسة دور قياس التغيرات في سعر صرف العملات الأجنبية على تحسين الأداء المالي بالبنوك التجارية الكويتية.

#### 1- منهجية الدراسة الميدانية:

##### ١/١- مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية الكويتية وفقاً للإدارات التالية (إدارة عليا، إدارة مالية، إدارة تدقيق داخلي، إدارة الالتزام والحوكمة)، تم توزيع (130) استبانة. وتم استرداد (125) استبانة بنسبة (96.1%) من إجمالي عدد الاستبانات الموزعة، وبعد فرزها تم استبعاد استمارتين منها لعدم اكتمالها، وبذلك استقرت العينة على (123) مستجيبين بالدراسة التي خضعت للتحليل وبنسبة (94.6%) من المجتمع الدراسة، وذلك لمعرفة المحاسبة عن تغيرات سعر الصرف والإجراءات المستخدمة من قبل البنك في ضوء المعايير المحاسبية والإرشادات التنظيمية كما طبقت الدراسة على عينة من البنوك الكويتية وعددها (٤) بنوك لقياس أثر تغيرات سعر الصرف على مؤشرات الربحية.

##### ٢/١- أداة جمع البيانات

قام الباحث بتصميم قائمة استقصاء خاصة لدراسة دور قياس التغيرات في سعر صرف العملات الأجنبية على تحسين الأداء المالي بالبنوك التجارية الكويتية لتغطي الفرضيات التي استندت وأهمها التحقق من دور قياس التغيرات في سعر صرف العملات الأجنبية كمتغير مستقل على تحسين الأداء المالي بالبنوك التجارية الكويتية كمتغير تابع، وباستخدام عبارات تقييمية لتحديد إجابات عينة الدراسة على الأسئلة المحددة بالاستبانة المعتمدة في جمع المعلومات لغايات اتمام الدراسة، كما تم الحصول على البيانات الخاصة بالبنوك من خلال القوائم المالية والمعلومات المتاحة على موقع البورصة الكويتية.

##### ٣/١- أساليب التحليل الإحصائي للبيانات:

قام الباحث بالاعتماد على أساليب الإحصائية ضمن برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل البيانات، حيث استخدم الباحث المتوسطات الحسابية والانحراف

المعياري للمتغير المستقل قياس التغيرات في سعر صرف العملات الأجنبية و المتغير التابع تحسين الأداء المالي بالبنوك التجارية الكويتية. واستخدم الباحث تحليل التباين في اتجاه واحد (ANOVA) بالاعتماد على اختبار F لاختبار الفروق والاختلافات طبقاً لفئات عينة الدراسة في الفرضيتين الأولى والثانية، كما تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) وذلك من أجل اختبار الفرضيات الفرضية الثالثة لقياس دور التغيرات في سعر صرف العملات الأجنبية في تحسين الأداء المالي بالبنوك التجارية الكويتية.

#### ٤/١- ثبات الأداة:

ولقياس مدى ثبات أداة القياس والمعرفة مدى اعتمادية نتائجها فقد استخدم الباحث اختبار كرونباخ للاتساق الداخلي إذ تم استخراج معامل كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي لجميع مقاييس وفقرات قائمة الاستقصاء، وقد بلغت درجة اعتمادية قائمة الاستقصاء حسب معيار كرونباخ ألفا (96.6%) وهي نسبة ذات اعتمادية مرتفعة لنتائج الدراسة الحالية. يهدف اختبار الثبات والصدق إلى تقييم درجة الاتساق الداخلي لأسئلة الاستقصاء والتحقق من ثباتها، ومدى إمكانية الاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي، ومدى إمكانية تعميم هذه النتائج على مجتمع الدراسة، وذلك من خلال اختبار ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha، ويكون المقياس مقبولاً إحصائياً إذا كانت قيمة ألفا (تساوي أو أكبر من 60%) لكي يتم تعميم نتائج دراسة المستقصى منهم على مجتمع الدراسة.

#### الجدول (١)

#### نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس مدى اعتمادية وصلاحيّة نتائج الدراسة

التكويد	متغيرات الدراسة	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
X	قياس التغيرات في سعر صرف العملات الأجنبية	8	0.905
Y	الأداء المالي والربحية بالبنوك التجارية الكويتية	12	0.957
	النموذج ككل	20	0.966

#### (المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة)

من الجدول السابق يتضح أن إجمالي النسبة المئوية لمعامل الثبات بلغ (96.6%) وهي نسبة مقبولة إحصائياً مما يؤكد إمكانية الاعتماد على نتائج التحليلات الإحصائية وإمكانية تعميمها على مجتمع الدراسة، حيث كان معامل الثبات على مستوى المتغير المستقل ككل (90.5%) وهي قيمة مقبولة إحصائياً. وهي قيمة مقبولة إحصائياً. أما المتغير التابع فإن قيمة معامل الثبات على مستوى أسئلة الاستقصاء فقد بلغ (95.7%) وهي قيمة مقبولة إحصائياً.

أثر المحاسبة عن تغيرات سعر صرف العملات الأجنبية على ربحية البنوك التجارية الكويتية.....  
ساير، عبدالعزيز مالك؛ شبانه، السيد عوض السيد أحمد

## 2- التحليل الإحصائي واختبار الفروض:

١/٢ - المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لفقرات متغير قياس التغيرات في سعر صرف العملات الأجنبية

### الجدول (٢)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير قياس التغيرات في سعر صرف العملات الأجنبية

م	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	المرتبة <sup>١</sup>
1	تنتقل الأصول المالية إلى المرحلة الثانية إذا كان هناك تدهورًا كبيرًا في جودة الائتمان، أو إلى المرحلة الثالثة إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأصول المالية ليست قابلة للاسترداد بشكل كامل في حال التعثر عن السداد.	3.75	0.88	مرتفعة	7
2	يتم الاعتراف بمخصص انخفاض القيمة خلال المرحلتين الثانية والثالثة على أساس الخسائر المتوقعة خلال تغيير أسعار الصرف.	3.72	0.85	مرتفعة	8
3	تتولى الإدارة العليا للبنك مسؤولية ضمان سلامة ممارسات إدارة المخاطر بما في ذلك الرقابة الداخلية الفعالة، وبما يتناسب مع تغيير سعر صرف العملات الأجنبية.	3.81	0.72	مرتفعة	6
4	يتم تحديد أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة عن الحوكمة المصرفية بشكل أوضح وتوثيقها كجزء من إطار الخسائر الائتمانية المتوقعة نتيجة سعر صرف العملات الأجنبية.	4.15	0.71	مرتفعة	1
5	يتبنى البنك منهجيات سليمة لصياغة سياسات وضوابط لتقييم مستوى المخاطر والقياس الموضوعي والدقيق لمخصصات الخسائر المتوقعة لتغيير سعر صرف العملات الأجنبية.	3.94	0.87	مرتفعة	5
6	يتم مراعاة كافة المعلومات الموثوقة والسيناريوهات المحتملة وعدم الاعتماد على أية اعتبارات ذاتية أو متحيزة لتقدير تغير سعر صرف العملات الأجنبية.	4.02	0.87	مرتفعة	2
7	يقوم البنك بتصنيف تعرضات الإقراض على أساس الخصائص المشتركة للمخاطر من خلال الاستناد إلى جميع العوامل المستقبلية والاقتصادية ذات الصلة وبما يسمح بتتبع تغيراتها وما يترتب على ذلك من تغيرات في سعر صرف العملات الأجنبية.	3.95	0.83	مرتفعة	4
8	ينبغي على البنك تحقيق الاتساق في التصنيفات الائتمانية لمخاطر تغيير سعر صرف العملات الأجنبية بالنسبة لحسابات رأس المال التنظيمي أو لأغراض التقرير المالي.	3.95	0.78	مرتفعة	3
قياس التغيرات في سعر صرف العملات الأجنبية		3.91	0.63	مرتفعة	

يتضح من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي المتغير قياس التغيرات في سعر صرف العملات الأجنبية كان مرتفعاً وبلغ (3.91)، وبانحراف معياري (0.63)، وهذا يدل على تقارب واتفق الإجابات، وأنه ليس هناك فرق كبير في الإجابات حول المتوسط الحسابي لها، فقد تراوحت المتوسطات

<sup>١</sup> الترتيب بناءً على المتوسط الحسابي



الحسابية ما بين (3.72 - 4.15) وأن العبارة رقم (٤) والتي تنص على أن " يتم تحديد أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة عن الحوكمة المصرفية بشكل أوضح وتوثيقها كجزء من إطار الخسائر الائتمانية المتوقعة نتيجة سعر صرف العملات الأجنبية " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (4.15) ، وقد كانت أهميتها النسبية مرتفعة. كما تشير النتائج إلى أن العبارة رقم (٢) والتي تنص على أن " يتم الاعتراف بمخصص انخفاض القيمة خلال المرحلتين الثانية والثالثة على أساس الخسائر المتوقعة خلال تغيير أسعار الصرف" هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.72) وقد كانت الأهمية لهذه الفقرة مرتفعة. وهذه النتائج بشكل عام تشير إلى أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت مرتفعة وأعلى من المتوسط المحدد لمقياس ليكرت الذي اعتمدته الدراسة عند التعليق على المتوسطات الحسابية على جميع العبارات.

### الجدول (٣)

#### المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير قياس التغيرات في مؤشرات تقييم الأداء المالي بالبنوك التجارية الكويتية

م	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	المرتبة
1	تقوم البنوك بمراقبة ومتابعة مستوى الأداء المالي باستمرار.	3.89	0.80	مرتفعة	4
2	تحقق البنوك استفاضة مثلي من الأصول الثابتة لديها في تحقيق الأرباح.	3.77	0.87	مرتفعة	8
3	تحتفظ البنوك في كل مرحلة على هامش أمان يحقق توازنها المالي.	3.85	0.80	مرتفعة	6
4	تعتمد البنوك على أموال الغير في تمويل احتياجاتها.	3.85	0.76	مرتفعة	5
5	تمول البنوك احتياجاتها عن طريق ديون قصيرة الأجل.	3.67	0.91	مرتفعة	11
6	تقوم البنوك بالوفاء بديونها في الأجل المحددة.	3.74	0.87	مرتفعة	9
7	تستعين البنوك بمؤشرات مالية في إبراز توازنها المالي في الأجل القصير والطويل.	3.92	0.83	مرتفعة	2
8	تعمل البنوك باستمرار على تحسين رأس المال العامل.	3.81	0.84	مرتفعة	7
9	تعمل البنوك على توفير السيولة الكافية لها من أجل مواجهة الأخطار التي من الممكن أن تعترضها.	3.92	0.77	مرتفعة	1
10	يعتبر الأداء المالي قدرة البنوك على تحقيق أهدافها باستغلال مواردها بأقل تكلفة ممكنة.	3.56	0.99	مرتفعة	12
11	تستخدم المؤشرات المالية لتحسين الأداء المالي في البنوك.	3.89	0.78	مرتفعة	3
12	تعتبر المؤشرات المالية وسيلة لتقييم كفاءة البنوك في توظيف أموالها المتاحة.	3.70	0.85	مرتفعة	10
	<b>الأداء المالي بالبنوك التجارية الكويتية</b>	<b>3.80</b>	<b>0.69</b>		

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول أعلاه رقم (٣) أن المتوسط الحسابي للمتغير قياس التغيرات في سعر صرف العملات الأجنبية كان مرتفعاً وبلغ (3.80)، وبانحراف معياري (0.69)، وهذا يدل على تقارب الإجابات، وأنه ليس هناك تشتت كبير في الإجابات حول المتوسط الحسابي لها، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (3,٥٦ - ٣,٩٢) وأن العبارة رقم (٩) والتي تنص على أن " تعمل البنوك على توفير السيولة الكافية لها من أجل مواجهة الأخطار التي من الممكن

أن تعترضها" هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ ( ٣,٩٢ ) ، وقد كانت أهميتها النسبية مرتفعة. كما تشير النتائج إلى أن العبارة رقم (١٠) والتي تنص على أن "تعتبر الأداء المالي قدرة البنوك على تحقيق أهدافها باستغلال مواردها بأقل تكلفة ممكنة. " هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.56) وقد كانت الأهمية لهذه الفقرة متوسطة. وهذه النتائج بشكل عام أيضا تشير إلى أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت مرتفعة وأعلى من المتوسط المحدد الذي اعتمدته الدراسة عند التعليق على المتوسطات الحسابية على جميع العبارات.

#### ٢/٢ - اختبار فروض الدراسة:

نتائج اختبار الفرض الأول: "توجد اختلافات ذو دلالة معنوية بين آراء المستقضي منهم حول أهمية قياس التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية بالبنوك التجارية الكويتية"

ولإختبار هذا الفرض تم استخدام تحليل التباين في اتجاه واحد (ANOVA) بالاعتماد على اختبار F لاختبار الفروق والاختلافات طبقا لفئات عينة الدراسة، ويعتبر تحليل التباين في اتجاه واحد من الأساليب الإحصائية التي تستخدم للمقارنة بين أكثر من عينتين مستقلتين وتشمل إدارة عليا، إدارة مالية، إدارة تدقيق داخلي و إدارة الالتزام والحوكمة

#### الجدول (٤)

نتائج تحليل التباين لاختبار الفروق والاختلافات حول أهمية قياس التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية بالبنوك التجارية الكويتية طبقا لفئات الدراسة

القرار	مستوى المعنوية	قيمة ف المحسوبة	الوسط الحسابي للاستجابات وفقا لفئات الدراسة				المتغيرات
			إدارة الالتزام والحوكمة	إدارة تدقيق داخلي	إدارة مالية	إدارة عليا	
لا يوجد اختلاف ذات دلالة إحصائية	0.053	2.631	4.030	3.556	3.848	3.926	قياس التغيرات في سعر صرف العملات الأجنبية

يتضح للباحث من خلال نتائج الجدول (٤) أنه: لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقضي منهم بشأن قياس التغيرات في سعر صرف العملات الأجنبية، حيث بلغت قيمة المعنوية 0.053 وهي أكبر من ٥ % مستوى معنوية.

نتائج اختبار الفرض الثاني: "توجد اختلافات ذو دلالة معنوية بين آراء المستقضي منهم حول مؤشرات تقييم الربحية بالبنوك التجارية الكويتية:"

ولإختبار هذا الفرض تم استخدام تحليل التباين في اتجاه واحد (ANOVA) بالاعتماد على اختبار F لاختبار الفروق والاختلافات طبقا لفئات عينة الدراسة، ويعتبر تحليل التباين في اتجاه واحد من الأساليب الإحصائية التي تستخدم للمقارنة بين أكثر من عينتين مستقلتين وتشمل إدارة عليا، إدارة مالية، إدارة تدقيق داخلي و إدارة الالتزام والحوكمة.

### الجدول (٥)

نتائج تحليل التباين لاختبار الفروق والاختلافات حول مؤشرات تقييم الأداء المالي بالبنوك التجارية الكويتية طبقاً لفئات الدراسة

القرار	مستوى المعنوية	قيمة ف المحسوبة	الوسط الحسابي للاستجابات وفقاً لفئات الدراسة				المتغيرات
			إدارة الالتزام والحوكمة	إدارة تدقيق داخلي	إدارة مالية	إدارة عليا	
لا يوجد اختلاف ذات دلالة إحصائية	0.249	1.392	3.825	3.472	3.735	3.873	مؤشرات تقييم الأداء المالي بالبنوك التجارية الكويتية

يتضح للباحث من خلال نتائج الجدول (٥) رفض الفرض القائل: "توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم حول مؤشرات تقييم الأداء المالي بالبنوك التجارية الكويتية"، حيث بلغت قيمة المعنوية 0.249 وهي أكبر من ٥ % مستوى معنوية. نتائج الفرض الرئيسي الثالث وهو: "يوجد أثر ذو دلالة معنوية للمتغيرات في سعر الصرف على مؤشرات الربحية بالبنوك التجارية الكويتية".  
١- المتغيرات المستقلة:

سعر صرف العملات الأجنبية وهو يعكس التغيرات في سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار، وتم الحصول على بيانات هذا المتغير من مؤشرات البنك الدولي.  
٢- المتغيرات التابعة: الأداء المالي بالبنوك التجارية الكويتية، وتم الاعتماد على ثلاث مؤشرات:  
1- معدل العائد على الأصول = صافي الدخل / إجمالي الأصول  
2- معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الدخل / حقوق الملكية  
٣- المتغيرات الرقابية: تم استخدام مجموعة من المتغيرات الرقابية في الجانب التطبيقي مثل حجم المنشأة والرافعة المالية ومعدل نمو الإيرادات. وتم حساب كل من هذه المتغيرات كما يلي:  
• حجم المنشأة = اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية الفترة  
• الرافعة المالية = إجمالي الالتزامات / إجمالي الأصول  
• معدل نمو الإيرادات = (الإيرادات الحالية - الإيرادات السابقة) / الإيرادات السابقة  
وتم حساب هذه المتغيرات لكل من البنوك (بنك الكويت الوطني (ش.م.ك.ع)، بنك الخليج (ش.م.ك.ع)، بنك التجاري الكويتي (ش.م.ك.ع)، بنك الأهلي الكويتي (ش.م.ك.ع).  
أولاً: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة لكل بنك على حدى.  
١- بنك الكويت الوطني (ش.م.ك.ع)

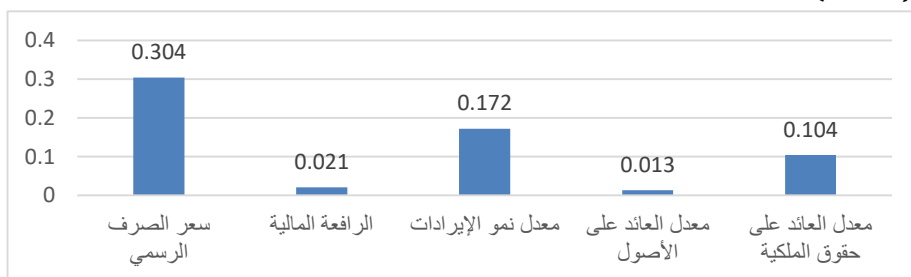
جدول رقم (٦) التحليل الوصفي لبنك الكويت الوطني (ش.م.ك.ع)

السنوات	سعر الصرف الرسمي	الرافعة المالية	حجم المنشأة	معدل نمو الإيرادات	معدل العائد على الأصول	معدل العائد على حقوق الملكية
2017	0.303	0.013	10.167	0.133	0.012	0.099
2018	0.302	0.013	10.219	0.206	0.014	0.110
2019	0.304	0.012	10.284	0.106	0.014	0.104

أثر المحاسبة عن تغيرات سعر صرف العملات الأجنبية على ربحية البنوك التجارية الكويتية.....  
ساير، عبدالعزيز مالك؛ شبانه، السيد عوض السيد أحمد

السنوات	سعر الصرف الرسمي	الرافعة المالية	حجم المنشأة	معدل نمو الإيرادات	معدل العائد على الأصول	معدل العائد على حقوق الملكية
2020	0.306	0.024	10.299	-0.180	0.008	0.066
2021	0.302	0.031	10.412	-0.095	0.011	0.091
2022	0.306	0.026	10.501	0.390	0.014	0.125
2023	0.307	0.025	10.536	0.648	0.015	0.130
الوسط الحسابي	0.304	0.021	10.346	0.172	0.013	0.104
الانحراف المعياري	0.002	0.008	0.141	0.282	0.002	0.022
الحد الأدنى	0.302	0.012	10.167	-0.180	0.008	0.066
الحد الأقصى	0.307	0.031	10.536	0.648	0.015	0.130
المدى	0.005	0.019	0.369	0.828	0.007	0.064

المصدر: إعداد الباحث.



### شكل رقم (١) التحليل الوصفي لبنك الكويت الوطني (ش.م.ك.ع)

من الجدول والشكل السابق الخاص بالتحليل الوصفي لبنك الكويت الوطني (ش.م.ك.ع) يتضح أن الوسط الحسابي لمتغير سعر الصرف الرسمي هو ٠,٣٠٤ بانحراف معياري ٠,٠٠٢ وبحد أدنى ٠,٣٠٢ وبحد أقصى ٠,٣٠٧ وبمدى ٠,٠٠٥. و أيضا من الجدول السابق يتضح أن الوسط الحسابي لمتغير الرافعة المالية هو ٠,٠٢١ بانحراف معياري ٠,٠٠٨ وبحد أدنى ٠,٠١٢ وبحد أقصى ٠,٠٣١ وبمدى ٠,٠١٩. و أيضا يتضح أن الوسط الحسابي لمتغير حجم المنشأة هو ١٠,٣٤٦ بانحراف معياري ٠,١٤١ وبحد أدنى ١٠,١٦٧ وبحد أقصى ١٠,٥٣٦ وبمدى ٠,٣٦٩. و أيضا يتضح أن الوسط الحسابي لمتغير معدل نمو الإيرادات هو ٠,١٧٢ بانحراف معياري ٠,٢٨٢ وبحد أدنى ٠,١٨ وبحد أقصى ٠,٦٤٨ وبمدى ٠,٨٢٨. و أيضا من الجدول السابق يتضح أن الوسط الحسابي لمتغير معدل العائد على الأصول هو 1.3% بانحراف معياري ٠,٠٠٢ وبحد أدنى 0.8% وبحد أقصى 1.5% وبمدى 0.7% و أيضا من الجدول السابق يتضح أن الوسط الحسابي لمتغير معدل العائد على حقوق الملكية هو 10.4% بانحراف معياري ٠,٠٢٢ وبحد أدنى 6.6% وبحد أقصى 13% وبمدى 6.4%.

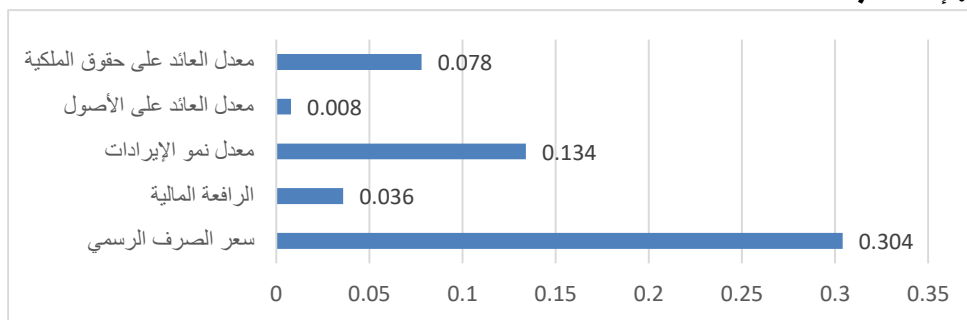
أثر المحاسبة عن تغيرات سعر صرف العملات الأجنبية على ربحية البنوك التجارية الكويتية.....  
ساير، عبدالعزيز مالك؛ شبانه، السيد عوض السيد أحمد

## ٢- بنك الخليج (ش.م.ك.ع)

### جدول رقم (٧) التحليل الوصفي لبنك الخليج (ش.م.ك.ع)

السنوات	سعر الصرف الرسمي	الرافعة المالية	حجم المنشأة	معدل نمو الإيرادات	معدل العائد على الأصول	معدل العائد على حقوق الملكية
2017	0.303	0.018	8.645	0.147	0.008	0.080
2018	0.302	0.017	8.702	0.178	0.009	0.090
2019	0.304	0.017	8.740	0.136	0.010	0.096
2020	0.306	0.017	8.718	-0.240	0.005	0.045
2021	0.302	0.033	8.788	-0.112	0.006	0.063
2022	0.306	0.073	8.832	0.314	0.009	0.086
2023	0.307	0.080	8.878	0.513	0.010	0.087
الوسط الحسابي	0.304	0.036	8.758	0.134	0.008	0.078
الانحراف المعياري	0.002	0.028	0.080	0.251	0.002	0.018
الحد الأدنى	0.302	0.017	8.645	-0.240	0.005	0.045
الحد الأقصى	0.307	0.080	8.878	0.513	0.010	0.096
المدى	0.005	0.063	0.233	0.753	0.005	0.051

المصدر: إعداد الباحث



### شكل رقم (٢) التحليل الوصفي لبنك الخليج (ش.م.ك.ع)

من الجدول والشكل السابق الخاص بالتحليل الوصفي لبنك الخليج (ش.م.ك.ع) يتضح أن الوسط الحسابي لمتغير سعر الصرف الرسمي هو ٠,٣٠٤، بانحراف معياري ٠,٠٠٢، وبتد أدنى ٠,٣٠٢، وبتد أقصى ٠,٣٠٧، وبمدى ٠,٠٠٥. و أيضا يتضح أن الوسط الحسابي لمتغير الرافعة المالية هو ٠,٠٣٦، بانحراف معياري ٠,٠٢٨، وبتد أدنى ٠,٠١٧، وبتد أقصى ٠,٠٠٨، وبمدى ٠,٠٦٣. و أيضا يتضح أن الوسط الحسابي لمتغير حجم المنشأة هو ٨,٧٥٨، بانحراف معياري ٠,٠٠٨، وبتد أدنى ٨,٦٤٥، وبتد أقصى ٨,٨٧٨، وبمدى ٠,٢٣٣. و أيضا من الجدول السابق يتضح أن الوسط الحسابي لمتغير معدل نمو الإيرادات هو ٠,١٣٤، بانحراف معياري ٠,٢٥١، وبتد أدنى -٠,٢٤، وبتد أقصى ٠,٥١٣، وبمدى ٠,٧٥٣. و أيضا يتضح أن الوسط الحسابي لمتغير معدل العائد على الأصول هو ٠,٠٥١، بانحراف معياري ٠,٠٠٢، وبتد أدنى ٠,٥%، وبتد أقصى ١%، وبمدى ٠,٥% . و أيضا من

أثر المحاسبة عن تغيرات سعر صرف العملات الأجنبية على ربحية البنوك التجارية الكويتية.....  
ساير، عبدالعزيز مالك؛ شبانه، السيد عوض السيد أحمد

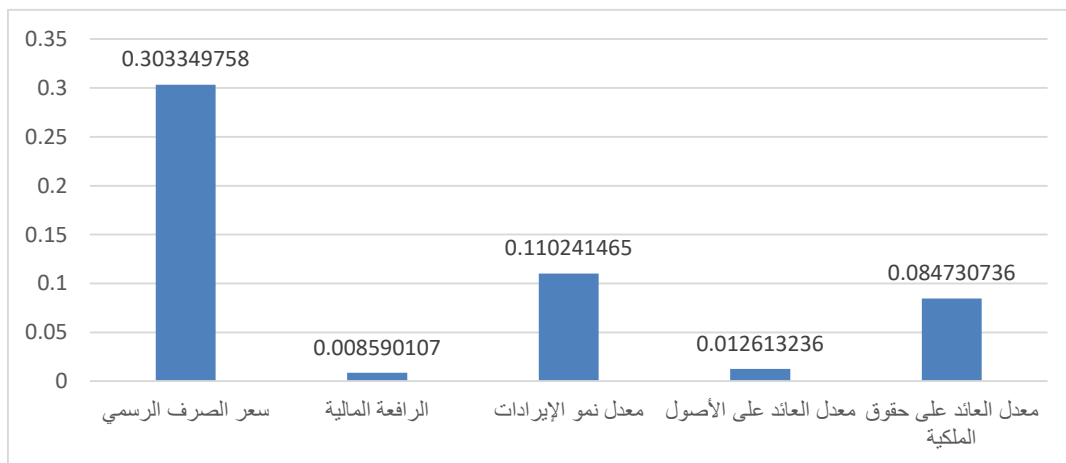
الجدول السابق يتضح أن الوسط الحسابي لمتغير معدل العائد على حقوق الملكية هو 7.8% بانحراف معياري ٠.٠١٨ وبحد أدنى 4.5% وبحد أقصى 9.6% وبمدى 5.1%.

٣- بنك التجاري الكويتي (ش.م.ك.ع)

جدول رقم (٨) التحليل الوصفي للبنك التجاري الكويتي (ش.م.ك.ع)

السنوات	سعر الصرف الرسمي	الرافعة المالية	حجم المنشأة	معدل نمو الإيرادات	معدل العائد على الأصول	معدل العائد على حقوق الملكية
2017	0.303	0.009	8.388	0.110	0.013	0.085
2018	0.302	0.013	8.405	0.078	0.014	0.087
2019	0.304	0.039	8.492	0.160	0.000	0.000
2020	0.306	0.101	8.387	-0.251	0.000	0.000
2021	0.302	0.121	8.364	-0.214	0.013	0.067
2022	0.306	0.142	8.369	0.333	0.017	0.111
2023	0.307	0.177	8.337	0.662	0.027	0.168
الوسط الحسابي	0.304	0.086	8.392	0.125	0.012	0.074
الانحراف المعياري	0.002	0.066	0.049	0.314	0.009	0.060
الحد الأدنى	0.302	0.009	8.337	-0.251	0.000	0.000
الحد الأقصى	0.307	0.177	8.492	0.662	0.027	0.168
المدى	0.005	0.168	0.155	0.913	0.027	0.168

المصدر: إعداد الباحث



شكل رقم (٣) التحليل الوصفي للبنك التجاري الكويتي (ش.م.ك.ع)

من الجدول والشكل السابق الخاص بالتحليل الوصفي للبنك التجاري الكويتي (ش.م.ك.ع) يتضح أن الوسط الحسابي لمتغير سعر الصرف الرسمي هو ٠,٣٠٤ بانحراف معياري ٠,٠٠٢ وبحد أدنى ٠,٣٠٢ وبحد أقصى ٠,٣٠٧ وبمدى ٠,٠٠٥. وأيضاً من الجدول السابق يتضح أن الوسط الحسابي لمتغير الرافعة المالية هو ٠,٠٨٦ بانحراف معياري ٠,٠٦٦ وبحد أدنى ٠,٠٠٩ وبحد أقصى ٠,١٧٧.

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية المجلد السادس عشر (عدد خاص) سبتمبر ٢٠٢٤م

أثر المحاسبة عن تغيرات سعر صرف العملات الأجنبية على ربحية البنوك التجارية الكويتية.....  
ساير، عبدالعزيز مالك؛ شبانه، السيد عوض السيد أحمد

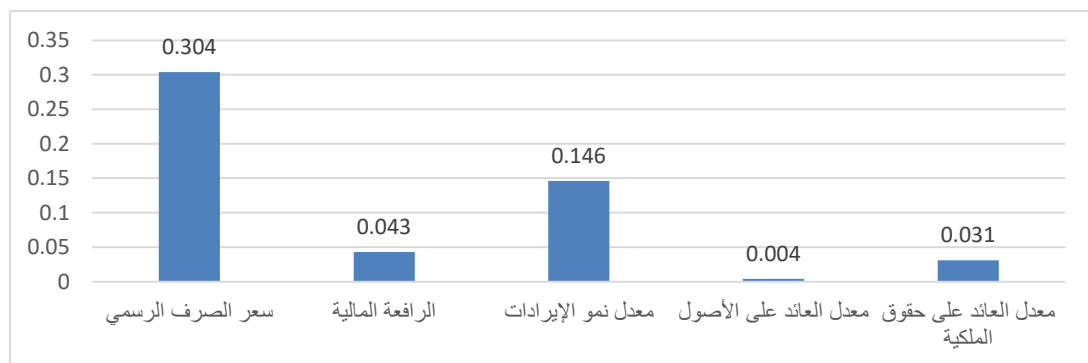
وبمدي ٠,١٦٨. و أيضا من الجدول السابق يتضح أن الوسط الحسابي لمتغير حجم المنشأة هو ٨,٣٩٢ بانحراف معياري ٠,٠٤٩ و بحد أدنى ٨,٣٣٧ و بحد أقصى ٨,٤٩٢ و بمدي ٠,١٥٥ و أيضا من الجدول السابق يتضح أن الوسط الحسابي لمتغير معدل نمو الإيرادات هو ٠,١٢٥ بانحراف معياري ٠,٣١٤ و بحد أدنى -٠,٢٥١ و بحد أقصى ٠,٦٦٢ و بمدي ٠,٩١٣. و أيضا من الجدول السابق يتضح أن الوسط الحسابي لمتغير معدل العائد على الأصول هو ١,٢% بانحراف معياري ٠,٠٠٩ و بحد أدنى ٠% و بحد أقصى ٢,٧% و بمدي ٢,٧%. و أيضا من الجدول السابق يتضح أن الوسط الحسابي لمتغير معدل العائد على حقوق الملكية هو ٧,٤% بانحراف معياري ٠,٠٦ و بحد أدنى ٠% و بحد أقصى ١٦,٨% و بمدي ١٦,٨%.

٤- بنك الأهلي الكويتي (ش.م.ك.ع.)

جدول رقم (٩) التحليل الوصفي للبنك الأهلي الكويتي (ش.م.ك.ع.)

السنوات	سعر الصرف الرسمي	الرافعة المالية	حجم المنشأة	معدل نمو الإيرادات	معدل العائد على الأصول	معدل العائد على حقوق الملكية
2017	0.303	0.034	8.381	0.053	0.008	0.062
2018	0.302	0.033	8.423	0.170	0.009	0.062
2019	0.304	0.031	8.494	0.121	0.006	0.042
2020	0.306	0.031	8.487	-0.173	-0.014	-0.118
2021	0.302	0.036	8.635	-0.015	0.005	0.045
2022	0.306	0.047	8.768	0.333	0.005	0.054
2023	0.307	0.085	8.747	0.535	0.007	0.073
الوسط الحسابي	0.304	0.043	8.562	0.146	0.004	0.031
الانحراف المعياري	0.002	0.020	0.155	0.232	0.008	0.067
الحد الأدنى	0.302	0.031	8.381	-0.173	-0.014	-0.118
الحد الأقصى	0.307	0.085	8.768	0.535	0.009	0.073
المدى	0.005	0.054	0.387	0.708	0.023	0.191

المصدر: إعداد الباحث



شكل رقم (٤) التحليل الوصفي للبنك الأهلي الكويتي (ش.م.ك.ع.)

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية المجلد السادس عشر (عدد خاص) سبتمبر ٢٠٢٤ م

أثر المحاسبة عن تغيرات سعر صرف العملات الأجنبية على ربحية البنوك التجارية الكويتية.....  
سايير، عبدالعزيز مالك؛ شبانه، السيد عوض السيد أحمد

من الجدول السابق يتضح أن الوسط الحسابي لمتغير سعر الصرف الرسمي هو ٠,٣٠٤ بانحراف معياري ٠,٠٠٢ وبحد أدنى ٠,٣٠٢ وبحد أقصى ٠,٣٠٧ وبمدى ٠,٠٠٥. و أيضا من الجدول السابق يتضح أن الوسط الحسابي لمتغير الرافعة المالية هو ٠,٠٤٣ بانحراف معياري ٠,٠٠٢ وبحد أدنى ٠,٠٣١ وبحد أقصى ٠,٠٨٥ وبمدى ٠,٠٥٤. و أيضا من الجدول السابق يتضح أن الوسط الحسابي لمتغير حجم المنشأة هو ٨,٥٦٢ بانحراف معياري ٠,١٥٥ وبحد أدنى ٨,٣٨١ وبحد أقصى ٨,٧٦٨ وبمدى ٠,٣٨٧. و أيضا من الجدول السابق يتضح أن الوسط الحسابي لمتغير معدل نمو الإيرادات هو ٠,١٤٦ بانحراف معياري ٠,٢٣٢ وبحد أدنى ٠,١٧٣ وبحد أقصى ٠,٥٣٥ وبمدى ٠,٧٠٨. و أيضا من الجدول السابق يتضح أن الوسط الحسابي لمتغير معدل العائد على الأصول هو ٠,٠٤% بانحراف معياري ٠,٠٠٨ وبحد أدنى ٠,٠١٤% وبحد أقصى ٠,٠٩% وبمدى ٠,٠٢٣%. و أيضا من الجدول السابق يتضح أن الوسط الحسابي لمتغير معدل العائد على حقوق الملكية هو ٣,١% بانحراف معياري ٠,٠٦٧ وبحد أدنى ١١,٨% وبحد أقصى ٧,٣% وبمدى ١٩,١%.

ثانياً: اختبارات الفروض.

الفرض الفرعي الأول: لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لقياس التغيرات في سعر الصرف على ربحية البنوك من خلال (معدل العائد على الأصول).

لاختبار تأثير التغيرات في سعر الصرف على الربحية بالبنوك (معدل العائد على الأصول)، تم الاعتماد على أسلوب تحليل الانحدار لاختبار هذا الأثر؛ ويهدف هذا الأسلوب إلى تحديد أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك (معدل العائد على الأصول)

جدول رقم (١٠)

تأثير التغيرات في سعر الصرف على ربحية البنوك (معدل العائد على الأصول)

VIF	Tol	Sig.	T	المعاملات غير المعيارية		المتغيرات
				Beta	Std. Error	
1.475	0.678	0.004	-3.228	-0.532	0.551	سعر الصرف الرسمي X1
1.607	0.622	0.006	3.029	0.521	0.028	الرافعة المالية X2
1.318	0.759	0.014	2.657	0.414	0.001	حجم المنشأة X3
1.335	0.749	0.001	3.606	0.566	0.004	معدل نمو الإيرادات X4
.759 <sup>a</sup>				معامل الارتباط المتعدد R		
0.576				معامل التحديد R2		
0.502				معامل التحديد المعدل R2 Adjusted		
7.808				قيمة اختبار "F"		
.000 <sup>b</sup>				مستوى معنوية		

(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة)

من الجدول السابق يتضح الآتي أن معنوية النموذج المستخدم ككل في اختبار المتغيرات المستقلة (سعر الصرف الرسمي) التي تؤثر على الأداء المالي للبنوك (معدل العائد على الأصول)، حيث بلغت قيمة F (7.808) بمستوى معنوية (0.000b) وهي أقل من 5%. أما فيما يتعلق بالقوة التفسيرية فإنه من الملاحظ أن قيمة معامل الارتباط المتعدد (R) بين المتغيرات المستقلة والتابعة بلغ (0.759a)، والمساهمة النسبية لها والتي يعكسها معامل التحديد (R2) بلغت (0.576)، وهذا يعني أن المتغيرات



أثر المحاسبة عن تغيرات سعر صرف العملات الأجنبية على ربحية البنوك التجارية الكويتية.....  
سايير، عبدالعزيز مالك؛ شبانه، السيد عوض السيد أحمد

المستقلة (سعر الصرف الرسمي) تفسر ما مقداره 57.6% من المتغير التابع (معدل العائد على الأصول). ونتيجة لما سبق، فإن عامل تضخم التباين (VIF) لكل متغير أقل من (10) والتفاوت (Tolerance) أكبر من (0,1) لكل متغير، مما يعني أنه توجد علاقة خطية متعددة بين المتغيرات التوضيحية بحيث يمكن للباحث الاعتماد على نتائج هذا النموذج. وتوضح نتائج تحليل الإنحدار المتعدد أهم المتغيرات المستقلة مثل سعر الصرف الرسمي، الرافعة المالية، حجم المنشأة ومعدل نمو الإيرادات. ومن ثم يمكن القول أنه: يوجد أثر للتغيرات في سعر الصرف على معدل العائد على حقوق الملكية كأحد مؤشرات ربحية البنوك الكويتية.

اختبار الفرض الفرعي الثاني: اختبار أثر التغيرات في سعر الصرف على الربحية بالبنوك من خلال (معدل العائد على حقوق الملكية).

لاختبار تأثير التغيرات في سعر الصرف على الربحية بالبنوك (معدل العائد على حقوق الملكية)، قد تم الاعتماد على أسلوب تحليل الإنحدار لاختبار هذا الأثر؛ ويهدف هذا الأسلوب إلى تحديد أهم العوامل المؤثرة على الربحية بالبنوك (معدل العائد على حقوق الملكية).

#### جدول رقم (11)

#### تأثير التغيرات في سعر الصرف على الربحية بالبنوك (معدل العائد على حقوق الملكية)

VIF	Tol	Sig.	T	المعاملات غير المعيارية		المتغيرات		
				Beta	Std. Error			
1.475	0.678	0.008	-2.909	-0.465	3.926	-	سعر الصرف الرسمي	X1
1.607	0.622	0.046	2.107	0.351	0.199	0.420	الرافعة المالية	X2
1.318	0.759	0.006	3.034	0.458	0.010	0.030	حجم المنشأة	X3
1.335	0.749	0.000	4.196	0.638	0.031	0.128	معدل نمو الإيرادات	X4
.776 <sup>a</sup>				معامل الارتباط المتعدد R				
0.602				معامل التحديد R2				
0.532				معامل التحديد المعدل R2 Adjusted				
8.684				قيمة اختبار "F"				
.000 <sup>b</sup>				مستوى معنوية				

#### (المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة)

من الجدول السابق يتضح الأتي أن معنوية النموذج المستخدم ككل في اختبار المتغيرات المستقلة (سعر الصرف الرسمي) التي تؤثر على الربحية بالبنوك (معدل العائد على حقوق الملكية)، حيث بلغت قيمة F (8.684) بمستوى معنوية (000b) وهي أقل من 5%. أما فيما يتعلق بالقوة التفسيرية فإنه من الملاحظ أن قيمة معامل الارتباط المتعدد (R) بين المتغيرات المستقلة والتابعة بلغ (0.776)، والمساهمة النسبية لها والتي يعكسها معامل التحديد (R2) بلغت (0.602)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة (سعر الصرف الرسمي) تفسر ما مقداره 60.2% من المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية). ونتيجة لما سبق، فإن عامل تضخم التباين (VIF) لكل متغير أقل من (10) والتفاوت (Tolerance) أكبر من (0,1) لكل متغير، مما يعني أنه توجد علاقة خطية متعددة بين المتغيرات التوضيحية بحيث يمكن للباحث الاعتماد على نتائج هذا النموذج. وتوضح نتائج تحليل الإنحدار المتعدد أهم المتغيرات المستقلة مثل سعر الصرف الرسمي، الرافعة المالية، حجم المنشأة ومعدل نمو الإيرادات.

ومن ثم يمكن القول أنه: يوجد أثر للتغيرات في سعر الصرف على معدل العائد على حقوق الملكية كأحد مؤشرات ربحية البنوك التجارية الكويتية.

#### سادساً: النتائج والتوصيات:

- 1- النتائج: توصل الباحث من خلال الدراسة الميدانية إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها:
  - يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة أن المتوسط الحسابي المتغير قياس التغيرات في سعر صرف العملات الأجنبية كان مرتفعاً وبلغ (3.91)، وبانحراف معياري (0.63)، وهذا يدل على تقارب واتفق الإجابات.
  - يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة أن المتوسط الحسابي المتغير قياس التغيرات في سعر صرف العملات الأجنبية كان مرتفعاً وبلغ (3.80)، وبانحراف معياري (0.69).
  - لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقضي منهم بشأن قياس التغيرات في سعر صرف العملات الأجنبية، حيث بلغت قيمة المعنوية 0.053 وهي أكبر من 5 % مستوى معنوية.
  - توجد اختلافات ذو دلالة معنوية بين آراء المستقضي منهم حول مؤشرات تقييم الأداء المالي بالبنوك التجارية الكويتية، حيث بلغت قيمة المعنوية 0.249 وهي أكبر من 5 % مستوى معنوية.

#### ومن خلال نتائج الدراسة التطبيقية توصل الباحث إلى:

- وجود أثر ذات دلالة إحصائية لقياس التغيرات في سعر الصرف على الربحية بالبنوك مقاساً بمعدل العائد على الأصول.
- وجود أثر ذات دلالة إحصائية لقياس التغيرات في سعر الصرف على الربحية بالبنوك مقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية.

#### 2- التوصيات: في ضوء النتائج يمكن للباحث تقديم بعض التوصيات أهمها:

- طالما إن المخاطر هي المحدد الأساسي للسلوك المالي وأن جميع البنوك بما فيها ذات الأداء المالي والتميز تتأثر بتغيرات أسعار الصرف والشركات المحلية التي لا تعمل بشكل مباشر في الأسواق المالية الدولية وذلك بفعل عامل المنافسة الأجنبية، لذا لا بد البنوك التي لديها تعاملات دولية أن تأخذ بالحسبان طبيعة التغيرات السوقية ومنها تغيرات أسعار الصرف ومراقبتها لما لها من تأثيرات سلبية على التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل لتجنب الخسائر الناشئة عن تحركاتها غير المرغوبة.
- ضرورة اهتمام بورصة الكويت للأوراق المالية والبنوك المدرجة بها بزيادة درجة الإفصاح في التقارير المالية عن المعلومات المتعلقة بالعملات الأجنبية المتداولة وآليات التعامل مع التغيرات في أسعار صرفها.
- ضرورة قيام البنوك برفع الوعي لدى محاسبيها بالقواعد المحاسبية والمعالجة المحاسبية لفروق أسعار صرف العملات الأجنبية، بهدف تجنب المخاطر الناتجة عن غياب المعرفة الكاملة بتفاصيل معالجة فروق تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية.
- ضرورة تبني استراتيجيات فعالة للتعامل مع التغيرات غير المتوقعة في أسعار صرف العملات الأجنبية، سواء من خلال استراتيجيات التحوط لتعزيز قدرة البنوك على الاستمرار.
- ينبغي على البنوك تطوير استراتيجيات لتقييم المخاطر المحتملة لتغيرات أسعار الصرف، مع الأخذ في الاعتبار تأثير السياسات النقدية للدولة على أسعار الصرف، وقرارات البنك المركزي بشأن أسعار الفائدة، والتحليل المستمر للسوق والوضع التنافسي، وتعزيز القدرة على التكيف.

▪ يتعين على مديري البنوك الإفصاح عن مخاطر التعرض الاقتصادي أو التشغيلي لتغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية، وليس فقط الإفصاح عن مخاطر التعرض المحاسبي لتقلبات أسعار الصرف، بما يدعم ثقة المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال.

### 3- مقترحات لبحوث مستقبلية:

- أثر القياس عن التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية على الأداء التشغيلي.
- قياس دور التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية على تقارير الإستدامة.
- أثر الخصائص التشغيلية للمعلومات المحاسبية على تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية.
- أثر التكامل بين البيانات الضخمة والتنقيب في البيانات على إدارة مخاطر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

## سابعًا: قائمة المراجع

### (أ) المراجع باللغة العربية:

- 1- الأطرش، عبير عودة (٢٠١٦) أثر استخدام إدارة الجودة الشاملة على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، فلسطين.
- 2- أنيس، طواهري؛ عبد المؤمن، بلهوشي عبد المؤمن (٢٠٢٠) أثر تغيرات أسعار البترول على أسعار الصرف دراسة حالة الدينار الجزائري في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٨، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥، الجزائر.
- 3- بالفقيرة، فاطمة على محمد (٢٠٢٤) أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك التجارية، *المجلة العلمية للبحوث التجارية*، ع(١)، ص ص ٧٥٠-٧٧٧.
- 4- تيجاني، بالرقى؛ أمين، راشدي (٢٠١٧) أثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي ٢١ والنظام المحاسبي المالي، *مجلة البشائر الاقتصادية*، مج(٣)، ع(٨)، ص ص ١٥٢-١٧٠.
- 5- الجبوري، مهدي عطيه موحى (٢٠١٤) "مؤشرات الأداء المالي الإستراتيجي، *مجلة جامعة بابل للعلوم الحرفية والتطبيقية*، العدد ١، المجلد ١٤، ص ٢
- 6- جدوع، مخلد؛ جياس، محمد (٢٠١٦) تقييم الأداء المالي باستخدام بعض مؤشرات الربحية والسوق دراسة حالة في عينة الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، *مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم*، ٣٠٣-٣٢٧.
- 7- حساني، عبد الجليل (٢٠٢١)، المعالجة المحاسبية لتغيرات أسعار صرف وفق معايير التقارير المالية الدولية، *رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم تسيير.
- 8- حمية، علاء (٢٠١٨) آفاق التحول الرقمي للخدمات المالية والشمول المالي في العالم العربي، دراسة تطبيقية.
- 9- دادن، عبد الوهاب؛ رشيد حفصي، (٢٠١٤)، "تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل"، *مجلة الواحات للبحوث والدراسات*، المجلد ٧، العدد ٢، ص ٢٤

- 10- الزبيدي، سمير (٢٠١٤) أثر سعر الصرف في المؤشرات العامة لأسعار الأسهم، دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠٠٥-٢٠١١)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
- 11- درويش، حنان أحمد حسن (٢٠٢٤) تأثير مؤشرات كفاءة الأداء المالي على تحسين القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك المصرية، دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي، مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير، مج(٤٢)، ع(٢)، ص ١- ٣٦.
- 12- زراري، ليلي زراري (٢٠١٦) انعكاسات تغيرات أسعار الصرف على الاحتياطات الوطنية، دراسة حالة الجزائر (٢٠٠٠-٢٠١٤)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر.
- 13- سامي، دعاء سيف الله؛ صالح، فجين سليم (٢٠٢٣) أثر تغير سعر الصرف على كفاءة أداء سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢١)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة دهوك، مج(٢٦)، ع(٢)، ص ٥٤١- ٥٥٧.
- 14- سلمى، دوحه سلمى (٢٠١٥) أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر.
- 15- السيد، مصطفى حسين (٢٠٢٠)، مخاطر التضخم وسعر الصرف وتقدير دالة الطلب على النقود في مصر في الفترة من ١٩٧٣ وحتى ٢٠١٨، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، العدد الثاني، ص ٥٠٦.
- 16- الشكرجي، اعتصام جابر؛ العامري، محمد علي إبراهيم (٢٠١٣) إدارة مخاطر أسعار الصرف الأجنبي باستخدام أدوات التحوط المالي دراسة تحليلية تطبيقية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، العراق، مج(٨)، ع(٢٣).
- 17- علي، عبد العزيز مسعود (٢٠١٨)، أثر جودة المعلومات المالية على تقييم جودة الأداء المالي في شركات النفط الليبية - دراسة تجريبية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص ٦٦.
- 18- العمري، سميرة (٢٠١٧) أثر السياسة النقدية على الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة، مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٤)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن المهيدي، الجزائر.
- 19- غريب، مها محمد السيد (٢٠٢٢) أثر الرفع المالي على مؤشرات الأداء المالي للشركة، دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مج(٤٤)، ع(٣)، ص ١٦- ٤٠.
- 20- غيا، دياب (٢٠١٣) دور المشتقات المالية كأدوات للتحوط التعاقدية تجاه المخاطر المالية ومدى إمكانية تطبيقها في المصارف السورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.
- 21- فالي، نبيلة (٢٠٢٣) أدوات وأساليب التحوط من مخاطر أسعار الصرف في البنوك الجزائرية، دراسة حالة مجموعة من البنوك في ولاية سطيف، مجلة اقتصاد المال والأعمال، مج(٨)، ع(١)، ص ٤٥٣- ٤٧٠.

- 22- القاضي، حسين؛ هاشم، محمد (٢٠١٥) الأثر المضلل للتطبيق المنفرد للمعيار المحاسبي الدول رقم ٢١ على مستخدمي القوائم المالية في المصارف السورية الخاصة، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مج(٣٧)، ع(١)، ص ص ٤٧- ٦٨.
- 23- مبارك (أ)، سهام عبد المنجي (٢٠١٧) أثر الإفصاح المحاسبي عن التحوط كنشاط لإدارة مخاطر سعر الصرف على قيمة الشركة، دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة في البورصة المصرية، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، مج(١)، ع(١)، ص ص ٤٠١- ٤٦٢.
- 24- مبارك (ب)، سهام عبد المنهجي (٢٠١٧) دراسة تحليلية مقارنة لمتطلبات المحاسبة عن عمليات التحوط وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي رقم ٩ ومعيار المحاسبة المصري المناظر رقم ٢٦، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، مج(١)، ع(١)، ص ص ٦٣٥- ٦٨٤.
- 25- مساعدي، جمال، وآخرون (٢٠١٩)، العوامل المؤثرة في سعر الصرف في ظل النظام التعويم - دراسة بيانية، **مجلة دراسات، العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط، مج (١٠)، ع (٢).**
- 26- معتوق، سهير محمود؛ عبد اللطيف، سحر سعيد صالح (٢٠٢٤) أثر الشمول المالي على الأداء المالي للبنوك التجارية في مصر، بالتطبيق على البنك الأهلي المصري، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، مج(٣٨)، ع(٢)، ص ص ٣٣٣- ٣٦٢.
- 27- المقدم، مصطفى صلاح؛ السبيعي، محمد مبارك (٢٠٢٤) أثر كفاية رأس المال على الأداء المالي للبنوك المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي، **مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية**، مج(٦١)، ع(٣)، ص ص ١١٣- ١٤٦.
- 28- يونس، أبو سمرة مرعي (٢٠١٩) أهمية التحول الرقمي في المصرفي، دراسة ميدانية بالتطبيق على مصرف الراجحي بالمملكة العربية السعودية، **المؤتمر السنوي الرابع والعشرون لبحوث الأزمات بعنوان: إدارة التحول ارقمي لتطبيق رؤية مصر ٢٠٢٠**، جامعة عين شمس.

#### (ب) المراجع باللغة الإنجليزية:

- 1- Abdel-Khalik, A. R., & Chen, P. C. (2015). Growth in financial derivatives: The public policy and accounting incentives. **Journal of Accounting and Public Policy**, 34(3), 291-318.
- 2- Abuamsha, M., & Shumali, S. (2022). Debt structure and its impact on financial performance: An empirical study on the Palestinian stock exchange. **Journal of International Studies**, 1, pp. 211-229.
- 3- Acuña-Opazo, C., & Gonzalez, O. (2019). The impacts of intellectual capital on financial performance and value-added of the production evidence from Chile. **Journal of Economics, Finance and Administrative Science**, pp. 1-19.
- 4- Agnihotri, A. & Arora, S. (2021). Asymmetric exchange rate exposure and its determinants: Analysis of the emerging market firms. **Corporate Ownership and Control**.18 (2): 154-161.
- 5- Akter, Rabeya Akter, (2021) "Factors that Determine and Influences Foreign Exchange Rates", <https://doi.org/10.20944/preprints202106.0240.v1>.

- 6- Al-Gounmmeen, R. S., & Ismail, M. T. (2020). Forecasting the Exchange Rate of the Jordanian Dinar versus the US Dollar Using a Box-Jenkins Seasonal ARIMA Model. **Computer Science**, 15(1).
- 7- Almashhadani, H & Almashhadani, M., (2022) The Impact of Financial Technology on Banking Performance: A study on Foreign Banks in UAE, **International Journal of Scientific and Management Research**, Vol. (6), issue 1, 1-21.
- 8- Awalakki, M., & Archanna, H. (2021). Impact of Financial Performance Ratios on Stock Returns - A Study With Reference to National Stock Exchange. **International Journal of Aquatic Science** , 3, pp. 2151-2167.
- 9- Belghitar, Y., Ephraim, C., Vincent, D. & Salma, M. (2021). The effect of exchange rate fluctuations on the performance of small and medium sized enterprises: Implications for Brexit. **The Quarterly Review of Economics and Finance**.80(C): 399-410.
- 10-Chashmi N., & Fadaee M. (2016). Impact of Financial Performance and Growth Opportunities on Success or Failure of Companies: Evidence from Tehran Stock Exchange. **Journal of Accounting and Marketing**(2), pp. 2-5.
- 11-Cihan, N. (2020). Does Capital Structure Affect Performance: Evidence from India. **Academy of Accounting and Financial Studies Journal**, 6, pp. 1-19.
- 12-Data, A., Alhabsji, T., Rahayu, S., & Handayan, S. (2017). Effect of Growth, Liquidity, Business Risk and Asset Usage Activity, Toward Capital Structure, Financial Performance and Corporate Value (Study at Manufacturing Companies Listed in Indonesia Stock Exchange in 2010-2015). **European Journal of Business and Management**, 24, 9-25.
- 13-Elhusein, N. H. A., & Osman, O. E. E. (2019). Exchange Rate fluctuations and Financial Performance of Banks: Evidence from Sudan. **International Journal of Economics and Finance**, 11(12).
- 14-Fatimah, F (2022) Analysis of the effect of Net profit, Operational Cash Flow, Free Cash Flow, Previous Year Cash Dividends on Cash Dividends in the Indonesia Stock, **International Journal of Science, Technology and Management**, 3(1), P.P 56-72.
- 15-Goklas, A., & Thamrin, H. (2023). Effect of Financial Performance on Firm Value in Pharmaceutical Sub-Sector Companies on the IDX. **Journal of Economics, Finance and Management Studies**, 2, pp. 707-716.

- 16-Harahap, I., Septiani, I., & Endri, E. (2020). Effect of financial performance on firms' value of cable companies in Indonesia Accounting, pp. 1103-1110.
- 17-Hossin, M. S., & Mondol, M. F. (2020). Impact of Exchange Rate Fluctuations on Financial Performance of State-Owned Commercial Banks in Bangladesh: An Empirical Study. **Noble International Journal of Economics and Financial Research**, 5(9).
- 18-Javed, Z., Rao, H., Akram, B., & Nazir, M. (2015). Effect of Financial Leverage on Performance of the Firms: Empirical Evidence from Pakistan. **SPOUDAI Journal of Economics and Business**(1-2), pp. 87-95.
- 19-Koroma, S., Jalloh, A. & Squire, A. (2023). An Empirical Examination of the Impact of Exchange Rate Fluctuation on Economic Growth in Sierra Leone. **Journal of Mathematical Finance**.13: 17-31.
- 20-Kuchin, I., Elkina, M. & Dranev, Y. (2019). The Impact of Currency Risk on the Value of Firms in Emerging Countries. **Journal of Corporate Finance Research**. 13(1): 7-27.
- 21-Li, J., Yih, L. & Cheng, H. (2011). The impacts of unexpected changes in exchange rate on firms' value: Evidence from a small open economy. **African Journal of Business Management**. 5(7): 2786-2793.
- 22-Linawati, N., & Halim, R. (2017). The Effect of Financial Performance and Macro Economic Factor To Profitability of Bidder Companies. **Journal Manajemen Dan Kewirausahaan**, 2, pp. 99– 105.
- 23-Maurya, Sheetal Maurya, (2017) "Factors affecting Exchange Rate and its Impact on Economy of India", **Asian Journal of Research in Business Economics and Management**, Vol. 7, No. 8.
- 24-Min, Y. & Yang, O. (2019). The impact of exchange volatility exposure on firms' foreign-denominated debts. **Management Decision**.57(11): 3035-3060.
- 25-Molele, M. & Petersen, J. (2020). Emerging market currency risk exposure: evidence from South Africa. **The Journal of Risk Finance**. 21(2): 159-179.
- 26-Noviyati, & Agustiningsih, W. (2023). The Effect of Financial Performance, Leverage and Company Size on Company Value in the Food and Beverage Manufacturing Sector. **International Journal of Asian Business and Management (IJABM)**, 3(3), pp. 289-308.
- 27-Okika C., Francis, N., & Greg, O. (2018). Effect of Exchange Rate Fluctuation on Firm Profitability: Evidence from Selected Quoted Conglomerates in Nigeria. **International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences**, 8(12): 1073–1090.

- 28-Omukaga, K. (2017). The Impact of Capital Structure on the Financial Performance of Companies in the Commercial and Service Sector of the Nairobi Stock Exchange for the Period 2012- 2016. United States International University - Africa, A Research Project Report Submitted to the Chandaria School of Business in Partial Fulfillment of the Requirement for the **Degree of Masters in Business Administration (MBA)**.
- 29-Prasad, K., Suprabha, K. (2015). Measurement of Exchange Rate Exposure: Capital Market Approach versus Cash Flow Approach.16th Annual Conference on Finance and Accounting. **Procedia Economics and Finance**.25:394-399.
- 30-Purwanto, P., & Agustin, J. (2017). Financial Performance towards Value of Firms in Basic and Chemicals Industry. **European Research Studies Journal**, 2A, pp. 443-460.
- 31-Qing, H., Liu, J. & Zhang, C. (2021). Exchange Rate Exposure and Its Determinants in China. **China Economic Review, Elsevier**. 65(C):1-19.
- 32-Rashid, A., Muneeb, A. & Karim, M. (2022). The exports–exchange rate volatility nexus in Pakistan: do financial constraints and financial development matter? **International Journal of Emerging Markets**. 17(10): 2676-2701.
- 33-Rohmawati, E., & Shenurti, E. (2020). The Influence of Financial Performance and Corporate Social Responsibility on Firm's Value (For Companies (Food and Beverage Sector) Listed in Bursa Efek Indonesia). Advances in Economics, Business and Management Research Annual **International Conference on Accounting Research (AICAR 2019)**, pp. 82-85.
- 34-Saidi, L., Muthalib, A., Adam, P., Rumbia, W. & Sani, L. (2021). Exchange Rate, Exchange Rate Volatility and Stock Prices: An Analysis of the Symmetric and Asymmetric Effect Using ARDL and NARDL Models. **Australasian Accounting, Business and Finance Journal** 15(4):179-190.
- 35-Saleh, I., Abu Afifa, M., & Alsufy, F. (2020). Does Earnings Quality Affect Companies' Performance? New Evidence from the Jordanian Market. **Journal of Asian Finance, Economics and Business**, 11, pp. 33-43.
- 36-Setiawanta, Y., Utomo, D., Ghozali, D., & Jumanto, J. (2020). Financial Performance, Exchange Rate, and Firm Value: The Indonesian Public Companies Case. **Organizations and Markets in Emerging Economies**. 11(2): 348-366.



- 37-Shim, I., Kalemli-Özcan, S. & Liu, X.(2020).Exchange Rate Fluctuations and Firm Leverage. **IMF Economic Review**.69:90-121.
- 38-Shimizu, Makoto . (2017) . Effect of net Foreign Assets on Persistency of Time – Varying Risk Premium : Evidence From the Dollar – Yen Exchange Rate, **International Review of Economic & Finance** , 49 , 255-265.
- 39-Shokry, N. (2017). The impact of exchange rate changes on sectoral activity: The case of Egypt. Master's Thesis, **the American University in Cairo. AUC Knowledge Fountain**. Retrieved from: <https://fount.aucegypt.edu/etds/688>.
- 40-Simakova, J. (2017). The Impact of Exchange Rate Movements on Firm Value in Visegrad Countries. **Acta Universitatis Agriculturae Et Silviculturae Mendelianae Brunensis**.65(6):2105-2111.
- 41-Song, Sangcheol , Exchange Rate Challenges (2015) Flexible Intra – Firms Adjustments , And Subsidiary Longevity. **Journal of World Business**, 50 ,36-45.
- 42-Subekan, A. (2023). Ownership structure and financial performance Evidence from the airline industry. Vaasa: School of Accounting and Finance, Master's thesis in Finance, **Master's Degree Programme in Finance**.
- 43-Sukesti, F., Wibowo, E., & Prakasiwi, d. (2018). The Factors that Influence on Firm Value and Company Performance as Mediation Variables (Study Manufacturing Companies period 2015-2017). Proceedings of the 1st International Conference on Economics, Management, **Accounting and Business, ICEMAB 2018**, 8-9 October 2018, Medan, North Sumatra, Indonesia, pp. 1-9.
- 44-Tahir, M, Ibrahim, H. , Khan, B. & Ahmed, R. (2022). Foreign earnings repatriation: the effect of exchange rate volatility and the risk of expropriation. **Journal of Economic and Administrative Sciences Emerald Publishing Limited** 1026-4116 DOI 10.1108/JEAS-04. available on Emerald Insight at: <https://www.emerald.com/insight/1026-4116.htm>.
- 45-Tomanova, L. (2014). Exchange Rate Exposure and its Determinants: Evidence on Hungarian Firms. **European Financial and Accounting Journal**.9(2):47-65.
- 46-Vuković, B., Milutinović, S., Mijić, K., Krsmanović, B., & Jakšić, D. (2022). Analysis of financial performance determinants: evidence from the european agricultural companies. **Custos e @gronegocio on line** (1), pp. 285-306.

- 47-Waithera, K. (2018). Effect of Foreign Exchange Risk Exposure on Performance of Donor Funded Non-Profit Organizations. **A Case of Compassion International KENYA.**
- 48-Williams, H. (2018) An Empirical Investigation Of The Impact Of Exchange Rate Fluctuations On The Performance Of Selected Listed Firms In Nigeria. **Journal of Business Management and Economic Research** .2(3):1-10
- 49-Ye, Min, Hutson, Elaine & Muckley, Cal (2014). Exchange Rate Regimes and Foreign Exchange Exposure: The Case of Emerging Market Firms. **Emerging Markets Review**, 21 , 156-182.
- 50-Zhou, G., Liu, L., & Luo, S. (2022). Sustainable development, ESG performance and company market value: Mediating effect of financial performance. **Business Strategy and The Environment**, pp. 3371– 3387.